

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية السورية

مجلس النواب

اللجنة الخاصة المكلفة بتقييم أداء الحكومة
في الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية

تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بتقييم أداء الحكومة في الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية

التاريخ : ١٦ / شعبان / ١٤٣٤ هـ

الموافق : ٢٥ / يونيو / ٢٠١٢ م

لَيْسَ

قَالَ تَعَالَى:

رَبِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَقُوا اللَّهَ وَلَسْطَرِ نَفْسٍ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ
وَلَقُوا اللَّهَ لِحُبِّهِمْ خَيْرٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ

صدق الله العظيم

الأخ / رئيس المجلس المحترم
الأخوة / أعضاء هيئة رئاسة المجلس المحترمون
الأخوة / أعضاء المجلس المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

بناءً على قرار المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/٦/٢٠١٣م بتشكيل لجنة خاصة تقوم بإعداد وتقديم تقرير إلى المجلس حول القضايا الأمنية والجوانب الاقتصادية والمالية للدولة بهدف إعطاء المجلس صورة واضحة عن أداء حكومة الوفاق الوطني ومدى تحقيق ما التزمت به في برنامجها المقدم إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٨/ديسمبر/٢٠١١م لنيل ثقة المجلس ، ومدى تنفيذ توصيات المجلس في الجوانب المختلفة ، وكذا ما تم إنجازه من قبل الحكومة من المهام الموكلة إليها في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية الموقعة بتاريخ ١٣/نوفمبر/٢٠١١م .. وتتكون اللجنة الخاصة من الأخوة التالية اسمائهم :

- ١- أحمد ناصر شايع ٢- زكريا سعيد الزكري
- ٣- سالم منصور حيدر ٤- عبدالله محمد المقطري
- ٥- علي محمد المخلافي ٦- محمد يحيى الشرفي
- ٧- محسن علي البحر ٨- محمد أمين باشا
- ٩- ناصر عبده عرمان ١٠- ناجي أحمد الشيخ

وفي أول اجتماع لها .. تم إختيار الأخوين :

- ١- سالم منصور حيدر رئيساً للجنة .
- ٢- عبدالله محمد المقطري مقرراً للجنة .

إن تشكيل المجلس لهذه اللجنة إنما ينطلق من كونه سلطة تشريعية ورقابية يعمل بالنصوص الدستورية والقانونية التي تنظم صلاحياته وعلاقاته مع السلطة التنفيذية ، وكذا العمل على تحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد التي حثت المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية بنصوصها على الإلتزام والعمل بها من قبل حكومة الوفاق الوطني .

إن هدف المجلس من وراء ذلك هو الحرص على التعاطي الإيجابي الداعم لحكومة الوفاق لإنجاز المهام المناطة بها في هذه الفترة الوطنية الحساسة .. حيث دأب المجلس على تنفيذ وإنجاز الأعمال المحالة إليه من الحكومة مع الأخذ بالإعتبار والتأكيد على أن السلطتين التشريعية والتنفيذية تكمل كل منهما الأخرى وخصوصاً في هذه الفترة الصعبة التي تمر بها بلادنا ، وبما يهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية العليا .

■ آليات ومرجعيات عمل اللجنة :

لقد حرصت اللجنة على إعداد تقريرها حول المهمة الموكلة إليها بصورة موضوعية وبما يحقق الأهداف المرجوة منه .. حيث ارتكز عملها وإعدادها لهذا التقرير بأسلوب المنهج العلمي في البحث والتحليل معتمدة على المرجعيات والمعطيات التالية :

- ١- دستور الجمهورية اليمنية .
- ٢- المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمنة الواقعة في ١٣/نوفمبر/٢٠١١م (البنود ذات العلاقة بالمجلس والحكومة) .
- ٣- البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني المقدم إلى المجلس في ديسمبر ٢٠١١م الذي نالت الحكومة الثقة بموجبه .
- ٤- الموازنات العامة للدولة لعامي ٢٠١٢م ، ٢٠١٣م ، وملاحظات وتوصيات المجلس بشأنها .
- ٥- الحساب الختامي للموازنات العامة للدولة للعام المالي ٢٠١١م ، وملاحظات اللجنة الخاصة بالحساب الختامي عليه ، وتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بهذا الشأن .
- ٦- تقرير الحكومة المقدم إلى المجلس في مارس/٢٠١٢م حول مستوى تنفيذ البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني للفترة من ١٩/ديسمبر/٢٠١١م وحتى ٢٩/فبراير/٢٠١٢م .
- ٧- تقارير اللجان الميدانية والوثائق ذات الصلة بالإختلالات الأمنية والعسكرية والأوضاع الخدمية للمواطنين التي ناقشها المجلس وكيفية تعاطي الجهات التنفيذية مع المجلس بهذا الخصوص .

- ٨- مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة للمجلس .
- ٩- الإتفاقيات التي قدمتها الحكومة للمجلس .
- ١٠- الأسئلة والاستجابات الموجهة من أعضاء المجلس للحكومة ومدى استجابة وتفاعل الحكومة في هذا الشأن .
- ١١- المراسلات المتبادلة بين المجلس والحكومة وأجهزتها المعنية بشأن القضايا والجوانب آفة الذكر.
- وإضافة لذلك .. فقد طلبت اللجنة العديد من المعلومات والبيانات ذات الصلة بجميع المواضيع المذكورة أعلاه من الجهات التالية :
- البنك المركزي اليمني .
 - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .
 - الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين .
 - وزارة المالية .
- حيث أبدت هذه الجهات تعاونها مع اللجنة ، وقد تعاونوا جميعاً مع اللجنة مشكورين في تزويدها بما طلبته من وثائق وبيانات.
- وعليه وفي ضوء ما سبق .. فقد خلصت اللجنة إلى إعداد تقريرها موزعاً على المحاور الرئيسية التالية :
- المحور الأول : المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة .
 - المحور الثاني : البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني .
 - المحور الثالث : التزامات الحكومة الدستورية والقانونية (في إطار القضايا التشريعية والرقابية والشفافية والمسائلة وتعاطيها مع المجلس) .
 - خاتمة التقرير : تشتمل على خلاصة لأهم القضايا ثم التوصيات .

■ المحور الأول : المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية الموقعة بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١١م :

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ المبادرة	الملاحظات																																																													
١-	مادة (١٣) : تقوم حكومة الوفاق الوطني مباشرة بعد تشكيلها بما يلي : ب- تيسير وتأمين وصول المساعدات الإنسانية للنازحين حيثما تدعو الحاجة إليها .	ما يتعلق بالفقرة (ب) : ورد في تقرير الحكومة حول ما أنجزته في برنامجها أنه تم وضع خطة أمنية تشمل ضمان حالة الأمن والاستقرار ، وإعادة سيطرة الدولة ويسط سيادة القانون وإيصال المساعدات لتجمعات اللاجئين والنازحين .	<p>ما يتعلق بالفقرة (ب) : بلغ عدد النازحين في عدد من محافظات الجمهورية حتى تاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠م بحسب ما ورد من الوحدة التنفيذية لإغاثة النازحين ، كالتالي:</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th rowspan="3">المحافظة</th> <th colspan="6">عدد النازحين (الأسر والأفراد)</th> </tr> <tr> <th colspan="2">العائدين</th> <th colspan="2">المتبقين</th> <th colspan="2">الإجمالي</th> </tr> <tr> <th>عدد الأسر</th> <th>عدد الأفراد</th> <th>عدد الأسر</th> <th>عدد الأفراد</th> <th>عدد الأسر</th> <th>عدد الأفراد</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>صعدة</td> <td>٤٠,٤٨٤</td> <td>٢٨٨,٢٤٠</td> <td>٩,٧٢٧</td> <td>٦٩,٢٣٩</td> <td>٥٠,٢١١</td> <td>٣٥٧,٤٧٩</td> </tr> <tr> <td>أبين</td> <td>١,٢٥٧</td> <td>٦,١٣٣</td> <td>٣٦,٠٤٢</td> <td>١٦٢,٢٥٣</td> <td>٣٧,٢٩٩</td> <td>١٦٨,٣٨٦</td> </tr> <tr> <td>حجة</td> <td>٢,٧٦٠</td> <td>١٦,٩٧١</td> <td>٠</td> <td>٠</td> <td>٢,٧٦٠</td> <td>١٦,٩٧١</td> </tr> <tr> <td>البيضاء</td> <td>٨٩٨</td> <td>٥,٢٨٣</td> <td>٠</td> <td>٠</td> <td>٨٩٨</td> <td>٥,٢٨٣</td> </tr> <tr> <td>ذمار</td> <td>٤٨٨</td> <td>٢,٨٧٢</td> <td>٠</td> <td>٠</td> <td>٤٨٨</td> <td>٢,٨٧٢</td> </tr> <tr> <td>الإجمالي</td> <td>٤٥,٨٨٧</td> <td>٣١٩,٤٩٩</td> <td>٤٥,٧٦٩</td> <td>٢٣١,٤٩٢</td> <td>٩١,٦٥٦</td> <td>٥٥٠,٩٩١</td> </tr> </tbody> </table> <p>نسبة العائدين %١٩,٤ أبين %٩٦,٦ حجة ٠ البيضاء ٠ ذمار ٠ الإجمالي %٤٩,٩٤</p> <p>وفي هذا الخصوص .. لوحظ أن نسبة الإنجاز في هذا الجانب لا زالت دون المستوى المطلوب ، كما لوحظ ما يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - هناك عدد (١٢٧٣٨) أسرة من محافظة صعدة تقوم بإستلام حصتها الغذائية بمحافظة عمران . - لا يزال تسجيل النازحين العائدين بمحافظة أبين مستمراً حتى تاريخه . - هناك (٢٧) أسرة عائدة من عمران تم ضمها مع قائمة صعدة وهي تستلم حصتها حالياً ضمن قوائم محافظة صعدة . - في محافظة الجوف توقف توزيع المساعدات لأسباب أمنية منذ مايو/٢٠١١م . <p>وفي هذا السياق .. أشار تقرير المبعوث الأممي إلى تمكن (٩٠%) من النازحين جراء المواجهات في جنوب اليمن (١٦٢ ألف شخص) من العودة إلى منازلهم. أما في شمال اليمن، تبدو فرص عودة ٣٠٠ ألف نازح ضئيلة، واحتياجاتهم الأساسية ملحة. ورغم خطورة الوضع، لم تموّل خطة الاستجابة الإنسانية حتى اليوم إلا بنحو ٣٠ في المئة.</p>	المحافظة	عدد النازحين (الأسر والأفراد)						العائدين		المتبقين		الإجمالي		عدد الأسر	عدد الأفراد	عدد الأسر	عدد الأفراد	عدد الأسر	عدد الأفراد	صعدة	٤٠,٤٨٤	٢٨٨,٢٤٠	٩,٧٢٧	٦٩,٢٣٩	٥٠,٢١١	٣٥٧,٤٧٩	أبين	١,٢٥٧	٦,١٣٣	٣٦,٠٤٢	١٦٢,٢٥٣	٣٧,٢٩٩	١٦٨,٣٨٦	حجة	٢,٧٦٠	١٦,٩٧١	٠	٠	٢,٧٦٠	١٦,٩٧١	البيضاء	٨٩٨	٥,٢٨٣	٠	٠	٨٩٨	٥,٢٨٣	ذمار	٤٨٨	٢,٨٧٢	٠	٠	٤٨٨	٢,٨٧٢	الإجمالي	٤٥,٨٨٧	٣١٩,٤٩٩	٤٥,٧٦٩	٢٣١,٤٩٢	٩١,٦٥٦	٥٥٠,٩٩١
المحافظة	عدد النازحين (الأسر والأفراد)																																																															
	العائدين		المتبقين		الإجمالي																																																											
	عدد الأسر	عدد الأفراد	عدد الأسر	عدد الأفراد	عدد الأسر	عدد الأفراد																																																										
صعدة	٤٠,٤٨٤	٢٨٨,٢٤٠	٩,٧٢٧	٦٩,٢٣٩	٥٠,٢١١	٣٥٧,٤٧٩																																																										
أبين	١,٢٥٧	٦,١٣٣	٣٦,٠٤٢	١٦٢,٢٥٣	٣٧,٢٩٩	١٦٨,٣٨٦																																																										
حجة	٢,٧٦٠	١٦,٩٧١	٠	٠	٢,٧٦٠	١٦,٩٧١																																																										
البيضاء	٨٩٨	٥,٢٨٣	٠	٠	٨٩٨	٥,٢٨٣																																																										
ذمار	٤٨٨	٢,٨٧٢	٠	٠	٤٨٨	٢,٨٧٢																																																										
الإجمالي	٤٥,٨٨٧	٣١٩,٤٩٩	٤٥,٧٦٩	٢٣١,٤٩٢	٩١,٦٥٦	٥٥٠,٩٩١																																																										

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ المبادرة	الملاحظات
	ج- إصدار تعليمات قانونية وإدارية ملائمة إلى جميع فروع القطاع الحكومي للالتزام الفوري بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.	ما يتعلق بالفقرة (ج) : أشارت الحكومة بتقريرها المقدم إلى المجلس بتاريخ مارس/٢٠١٢م حول مستوى تنفيذ البرنامج إلى أنها قامت بحصر القوانين اللازمة لمتطلبات تنفيذ المبادرة الخليجية وتحديد (١٩) مشروع قانون بالتعديل لقوانين نافذة وإصدار قوانين جديدة ليتم إقرارها من قبل مجلس الوزراء خلال العام ٢٠١٢م وفق الخطة السنوية لعمل المجلس ، بالإضافة إلى إعداد مشروع بالتعليمات القانونية التي ستوجه للقطاع الحكومي للالتزام بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان .	وحول الفقرة (ج) فإن الحكومة لم تقدم للمجلس مشاريع القوانين التي التزمت بها في برنامجها ، عدا مشروع تعديل قانون السلطة القضائية . ما يتعلق بالفقرة (د) : بالرغم من إطلاق الحكومة لعدد من المعتقلين من شباب الساحات وغيرهم من المعتقلين بصورة غير قانونية .. إلا أنه لا زال هناك معتقلين بصورة غير قانونية ، وهذا الأمر يتطلب من الحكومة تقديم تقرير شامل حول كافة المعتقلين بصورة غير قانونية والمحتجزين قسرياً وغير مرتبطين بقضايا جنائية .
	د- إصدار تعليمات قانونية وإدارية محددة إلى النيابة العامة ودوائر الشرطة والسجون والأمن للتصرف وفقاً للقانون والمعايير الدولية، وإطلاق سراح الذين احتجزوا بصفة غير قانونية.	ما يتعلق بالفقرة (د) : صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٢) لسنة ٢٠١٢م بالعمل على الإفراج عن كافة المعتقلين بصورة غير شرعية وغير قانونية من كافة السجون وأماكن الاحتجاز في عموم محافظات الجمهورية وبصورة فورية وإغلاق كافة الاحتجاز غير القانونية التي تم استحداثها .	
٢-	مادة (١٥) : في المرحلة الأولى، يمارس نائب الرئيس وحكومة الوفاق الوطني السلطة التنفيذية ويشمل ذلك تنفيذ كل ما يتعلق بهذا الاتفاق بما في ذلك النقاط التالية جنباً إلى جنب مع مجلس النواب حسب الاقتضاء : ج- ضمان أداء المهام الحكومية على نحو منظم بما فيها الإدارة المحلية وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة.	العمل المشترك مع نائب الرئيس ومجلس النواب لتنفيذ الآلية وبما فيها إنجاز الآتي: - وضع وتنفيذ برنامج أولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في جميع مناطق اليمن. - تنسيق العلاقات مع الجهات المانحة في المجال الإنمائي. - ضمان أداء المهام الحكومية على نحو منظم بما فيها الإدارة المحلية وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة.	لم تتعامل الحكومة مع المجلس بشفافية في جميع المواضيع ووفقاً لنصوص الدستور وما ورد في برنامجها المقدم إلى المجلس والذي كان من ضمن أهدافه (تقوية العلاقات بين الحكومة ومجلس النواب) وبالأخص طلب المجلس لعدد من الإيضاحات من الحكومة حول عدد من الأحداث الأمنية ، ومن أهمها : - نتائج التحقيقات حول الحادثن الإرهابيين في ميدان السبعين وأمام كلية الشرطة . - نتائج التحقيقات حول الإعتداء على الدكتور/ ياسين سعيد نعمان والدكتور، واعد باذيب النائب/ أحمد سيف حاشد . - نتيجة التحقيقات حول تهريب عدد من الشحنات الأسلحة التركية إلى بلادنا . كما لم تلتزم الحكومة في أداء مهامها في تطبيق سيادة القانون .. حيث قامت بإطلاق عدد من المتورطين في حوادث التقطعات وضرب أبراج الكهرباء وأتابيب النفط .

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ المبادرة	الملاحظات
٣-	<p>مادة (١٦) : في غضون (٥) أيام من بدء نفاذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها، يقوم نائب الرئيس خلال المرحلة الانتقالية الأولى بتشكيل ورئاسة لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار، وتعمل هذه اللجنة لضمان :</p> <p>ب- إنهاء جميع النزاعات المسلحة.</p> <p>ج- عودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن، وإخلاء العاصمة وباقي المدن من الميليشيات والمجموعات المسلحة وغير النظامية.</p> <p>د- إزالة حواجز الطرق ونقاط التفتيش والتحصينات المستحدثة في كافة المحافظات</p>	<p>أشارت الحكومة في تقريرها حول مستوى الإنجاز لبرنامجها المقدم للمجلس أن اللجنة العسكرية حققت نجاحاً متقدماً في إيقاف إطلاق النار وسحب القوات والمجاميع المسلحة من المواجهة وإزالة المتارس والحواجز في أمانة العاصمة، وإخلاء المنشآت الحكومية والخاصة والمدارس من المسلحين ولم يتبقى إلا (٢٪) من المنشآت، (١٠٪) من المدارس، كما بذلت اللجنة العسكرية الفرعية بمحافظة تعز جهوداً في إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الأزمة شملت فتح الطرق الرئيسية وإزالة المتارس وسحب المسلحين من أغلب أحياء المدينة .</p> <p>وفي اتجاه آخر أشار التقرير إلى استمرار التقطعات بصورة متكررة في الطرق الرئيسية.</p>	<p>بالرغم من إنجاز نسبة كبيرة في هذا الجانب وعودة عدد من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسلحة للعاصمة صنعاء وغيرها من المدن .. إلا أن بعض المظاهر المسلحة لا زالت موجودة في عدد من المحافظات مثل (تعز- أبين- حجة- الحديدة .. وبقية المحافظات) ، كما أن الوضع الأمني لا زال ضعيفاً ، حيث لا زالت عمليات اختطاف الأجانب وحوادث الإغتيالات للقيادات الأمنية في كثير من المحافظات وعلى وجه الخصوص محافظة حضرموت ، وكذا استمرار أعمال التقطع في أمانة العاصمة وعدد من عواصم المحافظات.</p>
٤-	<p>مادة (٢٥) : في غضون (١٥) يوماً من دخول مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها حيز التنفيذ، ينشئ نائب الرئيس ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني المكلف لجنة التفسير لتكون مرجعية للطرفين لحل أي خلاف في تفسير المبادرة الخليجية والآلية.</p>	<p>ورد في برنامج الحكومة أنه سيتم تشكيل لجنة تفسير مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية</p>	<p>لم يتم تشكيل هذه اللجنة حتى الآن</p>

■ المحور الثاني : البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني (بعض المواضيع كما وردت في البرنامج) الذي نال الثقة

بموجبه من مجلس النواب بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١١م :

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات
	الجزء الثاني : السياسات الحكومية العامة والقطاعية لعمل الحكومة في الفترة القادمة :		
١.	١- النمو الاقتصادي: تحقيق معدل نمو اقتصادي من خلال توفير الحوافز المناسبة للقطاعات الإنتاجية وإعانات الإنتاج بما يؤدي إلى التخفيف من الفقر والبطالة.	استهدفت الحكومة في بيانها المالي لعام ٢٠١٢م تحقيق نمو اقتصادي يصل إلى (٦,٣) عام ٢٠١٢م مدفوعاً بنمو مرتفع لإستخراج النفط والغاز يصل إلى (٨٪) ومعدل نمو للقطاعات غير النفطية يصل إلى (٦,٢٪)، بينما استهدفت في بيانها المالي لعام ٢٠١٣م تحقيق نمو اقتصادي يصل إلى (٦,٧) استناداً إلى زيادة متوقعة في حجم إنتاج النفط الخام عام ٢٠١٣م .	على عكس ما ورد من مؤشرات في البيان المالي لموازنات العام ٢٠١٢م والتي قدرت نسبة النمو المستهدفة بحوالي (٦,٣٪)، بينما بلغت نسبة النمو المحققة عام ٢٠١٢م (٣,٥٪) فقط بنقص نسبته (٢,٨٪) عن ما ورد في بيان الحكومة .
٢.	٢- العجز: ج- السيطرة على عجز الموازنة العامة عند الحدود الآمنة وتمويله من مصادر غير تضخمية.	أشار البيان المالي لموازنة العام ٢٠١٣م أن العجز الفعلي خلال عام ٢٠١٢م بلغ (٢٢٠) مليار ريال بإنخفاض عن الربط المقدر بنحو (٦١٪) وعن الفعلي لعام ٢٠١١م ما نسبته (٢٦٪) .	قدر عجز الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٢م بمبلغ (٥٦١,٦) مليار ريال، بينما بلغ العجز الفعلي مبلغ (٣٠٣) مليار ريال بنسبة خفض قدرها (٤٦٪) من العجز المقدر، وقد جاء هذا الانخفاض في عجز الموازنة لعام ٢٠١٢م نتيجة لعدم قدرة الحكومة على إدارة المالية العامة ، وكذا الزيادة في عائدات النفط الناجمة عن ارتفاع الأسعار العالمية مقارنة بما تم تقديره بالموازنة ، بالإضافة إلى تراجع في الإنفاق الاستثماري، والذي له آثار اقتصادية مدمرة تتمثل في توسع رقعة الفقر وزيادة معدلات التضخم وارتفاع نسبة البطالة وتوقف العملية التنموية ، علماً أنه لو تم الإنفاق على البرنامج الاستثماري وفقاً لما اعتمد في الموازنة ، فإن العجز كان سيرتفع بأكثر مما تم تقديره في الموازنة . كما أظهرت مؤشرات تنفيذ الموازنة العامة للدولة للفترة (يناير- أبريل/٢٠١٣م) صافي عجز بمبلغ (٢١٧) مليار ريال بنسبة (٤٠٪) من

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات															
			إجمالي الإيرادات المحصلة لذات الفترة ونسبة (٢٨.٧٪) من إجمالي إنفاق تلك الفترة ، وهو ما يشير إلى أن العجز الذي سوف تسفر عنه الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٣م سيكون مرتفعاً مقارنةً بعام ٢٠١٢م والذي قد يصل إلى حوالي مبلغ (٦٥١) مليار ريال .															
٣.	٣- التضخم: السيطرة على معدلات التضخم وفرض رقابة على أسعار السلع الأساسية .	أشارت الحكومة في بياناتها المالية لعامي ٢٠١٢م ، ٢٠١٣م إلى توجه السياسة النقدية نحو السيطرة على معدل التضخم من خلال تفعيل استخدام أدوات السياسة النقدية وخاصة غير المباشرة مثل عمليات (السوق المفتوحة وأسعار الفائدة ونسبة الاحتياطي) بما يكفل التحكم في نمو السيولة المحلية والعرض النقدي .	استمرار ارتفاع معدلات التضخم وبلوغه مستويات غير مناسبة اقتصادياً واجتماعياً .. حيث أظهرت المؤشرات الاقتصادية أن معدل التضخم بأسعار المستهلك بلغ عام ٢٠١٢م نحو (٧٪) ، كما يتوقع ارتفاعه عام ٢٠١٣م إلى (٩٪) .															
٤.	٤- البطالة: زيادة فرص العمل المتاحة للشباب من خلال إعداد البرامج اللازمة لتنمية قدراتهم وإشراكهم في التنمية . إعطاء أولوية للاستثمارات كثيفة العمالة وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي . العمل على توظيف الخريجين المقيدين بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات.	أشار البيان المالي لعام ٢٠١٢م إلى سعي الحكومة إلى خفض معدل البطالة إلى حوالي (٣٠٪) عام ٢٠١٢م بعد أن ارتفع هذا المعدل نتيجة لأحداث عام ٢٠١١م إلى (٤٠٪) ، بينما توقع البيان المالي لعام ٢٠١٣م تراجع حجم نسبة البطالة إلى (٣٤٪) .	- عدم وجود تحسن في المؤشرات الخاصة ببيئة الأعمال والاستثمار نتيجة ترددي الأوضاع الأمنية بالبلاد وتراجع الإنفاق الاستثماري والتنموي سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص ، مما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة والفقر . - بالرغم من توظيف (٤٥) ألف من المسجلين بالخدمة المدنية ونسبة (٢٥٪) .. إلا أنه لم يتم توزيع بعضهم حتى الآن في ظل تحمل الخزينة العامة للدولة مرتباتهم طيلة الفترة الماضية وحتى الآن.															
٥.	٥- التخفيف من الفقر: ستعمل الحكومة على الاستمرار في تنفيذ سياسات التخفيف من الفقر إيماناً منها بأن طريق بناء الدولة المدنية الحديثة وتحقيق العيش الكريم للمواطنين لن يتأتى إلا بالحد من الفقر وإزاء ذلك ستتبنى الحكومة السياسات التالية: أ- تنفيذ برامج فعالة لتنمية القطاعات الواعدة غير النفطية ب- توسيع آليات وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي وبالذات زيادة المستفيدين من	خصصت الحكومة في مشروع موازنة العامة ٢٠١٢م لبرامج الحد من الفقر مبلغ (١١٧,٣) مليار ريال وفي موازنة العام ٢٠١٣م خصصت مبلغ (١١٢,٤٥) مليار ريال في إطار صندوق الرعاية الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة ، هذا بخلاف مبلغ الدعم الموجه للمشتقات النفطية الذي بلغ فعلي عام ٢٠١١م (٥٣٥) مليار ريال ، في حين قدر عام ٢٠١٢م (٣٠٨) مليار ريال ، بينما قدر للعام ٢٠١٣م مبلغ (٣٤٨) مليار ريال .	بالرغم من تفاقم مشكلة الفقر وارتفاع معدلاتها سنة تلو أخرى .. إلا أن النتائج السلبية لأحداث عام ٢٠١١م أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر ، حيث ارتفعت نسبة الفقر على مستوى الجمهورية من (٤٣٪) عام ٢٠١٠م إلى نحو (٥٤,٤٪) عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢م .. والجدول التالي يبين ذلك :															
			<table border="1"> <thead> <tr> <th>البيان</th> <th>٢٠١٠/٢٠٠٩</th> <th>٢٠١٢/٢٠١١</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>نسبة الفقر</td> <td>٤٢,٨</td> <td>٥٤,٤</td> </tr> <tr> <td>نسبة انعدام الأمن الغذائي</td> <td>٣٢,١</td> <td>٤٤,٥</td> </tr> <tr> <td>ريف</td> <td>٣٧,٣</td> <td>٥١,٠</td> </tr> <tr> <td>حضر</td> <td>١٧,٨</td> <td>٢٧,٠</td> </tr> </tbody> </table>	البيان	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١٢/٢٠١١	نسبة الفقر	٤٢,٨	٥٤,٤	نسبة انعدام الأمن الغذائي	٣٢,١	٤٤,٥	ريف	٣٧,٣	٥١,٠	حضر	١٧,٨	٢٧,٠
البيان	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١٢/٢٠١١																
نسبة الفقر	٤٢,٨	٥٤,٤																
نسبة انعدام الأمن الغذائي	٣٢,١	٤٤,٥																
ريف	٣٧,٣	٥١,٠																
حضر	١٧,٨	٢٧,٠																
			وفي هذا السياق .. أشار تقرير المبعوث الأممي في اليمن الأخ/ جمال بن عمر المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٢															

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات																				
	<p>خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية من الأسر الأشد فقراً وزيادة القيمة النقدية للإعانة المقدمة لهم بالاستفادة من نتائج المسح المنفذة في هذا الجانب .</p> <p>ج- زيادة فرص العمل المتاحة للشباب من خلال إعداد البرامج اللازمة لتنمية قدراتهم وإشراكهم في التنمية.</p> <p>د- العمل على توظيف الخريجين المقيدون بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات.</p>		<p>إلى استمرار الأزمة الإنسانية في اليمن بلا هوادة، مع بقاء أكثر من نصف السكان في حاجة إلى مساعدة إنسانية للحصول على الغذاء والرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. ويعاني أكثر من مليون طفل يماني من سوء تغذية حاد.</p>																				
٠٦	<p>٦- الدين العام الداخلي والخارجي:</p> <p>ستعتمد حكومة الوفاق الوطني على تخفيض نفقات الدعم وإعانة العجز الجاري والدين العام ونفقات الأجور والمرتبات ذات الطابع التحويلي غير الإنتاجي.</p>	<p>أشارت الحكومة في بيانها المالي لموازنة العام ٢٠١٣م إلى تراجع نسبة رصيد المديونية الداخلية نهاية العام ٢٠١٢م إلى (١١٠٪) مقارنة بـ (١١٣٪) نهاية ٢٠١١م ، بينما توقعت إرتفاع حجمها خلال عام ٢٠١٣م مع مراعاة المحافظة عليها عند نفس مستوى نسبة عام ٢٠١٢م .</p>	<p>لوحظ التصاعد المتسارع في حجم الدين الداخلي خلال الأعوام السابقة وبما يهدد إستدامة المالية العامة للدولة نتيجة تزايد الأعباء المترتبة على هذا الدين ، كما يبين الجدول التالي :</p> <p>(المبالغ بالليار الريال)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>البيانات</th> <th>٢٠١٠م</th> <th>٢٠١١م</th> <th>٢٠١٢م</th> <th>تقديري ٢٠١٣م</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>الرصيد القائم للدين العام الداخلي</td> <td>١٥٤٣</td> <td>١٨٨١</td> <td>٢٢٣٤</td> <td>٢٩١٦</td> </tr> <tr> <td>نسبة النمو السنوية</td> <td>٢١٪</td> <td>٢٢٪</td> <td>١٩٪</td> <td>٣١٪</td> </tr> <tr> <td>الأعباء السنوية (الفوائد)</td> <td>١٤٨,٢</td> <td>٢١٨,١</td> <td>٣٩٦,٦</td> <td>٣٤٦,٨</td> </tr> </tbody> </table> <p>ويحسب تقرير البنك المركزي الخاص بالدين والمساعدات حتى ٢٠١٢/١٢/٣١م فإن رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي قد مثل في نهاية العام ٢٠١٢م ما نسبته (٥٨٪) من الناتج المحلي ، وهذه النسبة وفقاً لمؤشرات القدرة على تحمل الدين ومخاطر السيولة المرتبطة بالدين ، قد تجاوزت تلك النسب والمؤشرات المتعارف عليها حسب المعايير الدولية والمحددة بنسبة (٥٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، كما اقتربت نسبة (الدين العام إلى</p>	البيانات	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	تقديري ٢٠١٣م	الرصيد القائم للدين العام الداخلي	١٥٤٣	١٨٨١	٢٢٣٤	٢٩١٦	نسبة النمو السنوية	٢١٪	٢٢٪	١٩٪	٣١٪	الأعباء السنوية (الفوائد)	١٤٨,٢	٢١٨,١	٣٩٦,٦	٣٤٦,٨
البيانات	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	تقديري ٢٠١٣م																			
الرصيد القائم للدين العام الداخلي	١٥٤٣	١٨٨١	٢٢٣٤	٢٩١٦																			
نسبة النمو السنوية	٢١٪	٢٢٪	١٩٪	٣١٪																			
الأعباء السنوية (الفوائد)	١٤٨,٢	٢١٨,١	٣٩٦,٦	٣٤٦,٨																			

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات
			إيرادات الدولة) إلى الوضع غير المستدام، ومن جهة أخرى فقد بلغ عبء الدين العام إلى ما نسبته (٢٠٪) من إجمالي الإيرادات العامة للدولة نهاية العام ٢٠١٢م مقترباً من الوضع الغير مستدام حسب المعايير الدولية والمحددة بنسبة (٢٥٪) من الإيرادات العامة للدولة .
٧.	إصلاح إدارة المالية العامة: وتتضمن إتباع السياسات والأنشطة التالية : أ- استكمال إصلاح الموازنة العامة من خلال استمرار تحسين التنبؤات الاقتصادية والمالية وتطوير آلية إعداد الإطار الاقتصادي والنفقات متوسطة المدى . ب- استكمال تطبيق نظام التخطيط النقدي وتطبيق نظام مراقبة التعهدات تمهيداً للانتقال إلى نظام الخزانة العامة .	أشار البيان المالي للحكومة إلى سعيها إلى تنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات في مجالي السياسة المالية والنقدية والاستثمار تتطابق مع تلك التي وردت في برنامج الحكومة الخاص بقطاع المالية .	ما يتعلق بالفقرتين (أ ، ب) : من خلال دراسة المجلس للموازنات العامة للدولة لعامي ٢٠١٢م ، ٢٠١٣م .. تبين أن تلك الموازنات لم تعكس أي إصلاحات في مجال إدارة المالية العامة وإصلاح السياسة المالية . كما يظل موضوع اصلاح إدارة المالية العامة من القضايا ذات الأولوية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة بما فيما حكومة الوفاق الوطني ، وأنفق على هذه الإصلاحات مبالغ مالية كبيرة سواء من التمويل المحلي أو من التمويل الخارجي (قروض ومنح) وتشير الحكومة بصورة متكررة في جميع بياناتها وبرامجها المختلفة إلى تبني الكثير من السياسات والإجراءات الهادفة إلى إصلاح إدارة المالية العامة .. إلا أن تلك الإجراءات لم يترتب عليها آثار ايجابية على مكونات المالية العامة وعلى وجه الخصوص ما يلي : - استمرار تحقيق نتائج تنفيذ الموازنات العامة للدولة عجوزات سنوية . - استمرار التوسع في الإنفاق الجاري والإنخفاض في الإنفاق الاستثماري . - ارتفاع الرصيد القائم للدين العام الداخلي وما يرافقه من زيادة كبيرة في الأعباء السنوية المترتب عليها . - ضعف القدرة الاستيعابية للمنح والقروض الخارجية . - تحقيق وفورات وتجاوزات في نتائج تنفيذ الموازنة وبمبالغ ونسب كبيرة . - وجود حسابات وصناديق خاصة خارج إطار الموازنة .

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات
	ج- تعزيز نظام المشتريات والمناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية والرقابة عليها وفق القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وقرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن .		<p>- تدني حصيللة الإيرادات العامة غير النفطية خصوصاً الضريبية منها واعتماد الموازنة وبشكل كبير على عائدات النفط .</p> <p>- استمرار اتساع ظاهرة الفساد المالي خصوصاً في المناقصات الحكومية والإجراءات الضريبية والجمركية والنفط والغاز .</p> <p>ما يتعلق بالفقرة (ج) : لوحظ عدم التزام الحكومة بما ورد في برنامجها من تعزيز نظام المشتريات والمناقصات والرقابة عليها وفقاً للقانون .. حيث قامت الحكومة بإبرام عدد من عقود شراء الطاقة بالمخالفة لقانون مناقصات والمزايدات ، وعدم تقديم مشروع تعديل للقانون لتلافي جوانب القصور في القانون النافذ .</p>
٨ .	<p>الإيرادات:</p> <p>أ- تعزيز وتحسين مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة وعلى وجه الخصوص الإيرادات الضريبية والجمركية ، وتطوير التشريعات الضريبية والجمركية في ضوء التطورات والمتغيرات المحلية والخارجية، والعمل على حشد الموارد المالية المحلية والخارجية .</p>	<p>أشارت البيانات المالية للموازنات العامة للدولة لعامي ٢٠١٢م ، ٢٠١٣م إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنمية الإيرادات العامة وتحصيلها وتوريدها وبالأخص غير النفطية وتحسين أداء وإنتاجية القطاعات غير النفطية خاصة الواعدة منها كالثروة السمكية والسياحة وغيرها .</p>	<p>ما يتعلق بالفقرة (أ) : بالرغم من توصيات المجلس المتكررة بضرورة تنمية وتحسين الإيرادات غير النفطية كونها موارد مستدامة .. إلا أنه لوحظ استمرار اخفاق الحكومة في تنمية الموارد العامة غير النفطية خصوصاً من الإيرادات الضريبية (الضرائب ، الجمارك ، الزكاة) .. إلا أن الزيادة أو النمو المحقق في الحصيللة الضريبية لعام ٢٠١٢م مقارنة بالعام السابق لم يكن ناتجاً عن تحسن في أداء الحكومة وبذل جهود إضافية في هذا المجال ، وإنما يرجع إلى عدة عوامل وأسباب غير مرتبطة بتحسين مستوى الأداء هي :</p> <p>١- زيادة ضرائب الدخل جراء الزيادة في نفقات الباب الأول (أجور وتعويضات العاملين) والناتجة في جانب منها للتوظيف الجديد والعلاوات المنصرفة لموظفي الدولة خلال العام ٢٠١٢م .</p> <p>٢- الإيرادات الضريبية والجمركية الناتجة عن تعديل قانون التعرفة الجمركية والذي أدى إلى ترسيم عدد كبير من المركبات والدراجات النارية بالإضافة إلى تعديل قانون الاستثمار والذي أدى إلى تحصيل الضرائب على مدخلات الجهات الحكومية وإلغاء الإعفاءات الجمركية والضريبية على المشاريع الاستثمارية .</p>

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات
	<p>ب- القضاء على ظاهرة تجنيب الإيرادات في حسابات خاصة بموجب قرارات وزارية ومتابعة توريد هذه الإيرادات إلى الخزينة العامة أو ضبط وتقييم الحسابات الخاصة وفقا للقرارات والتعليمات الصادرة من وزارة المالية .</p>		<p>٣- الإنفراج النسبي للأوضاع الأمنية والاقتصادية مما ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية . كما أن تدني الحصيلة الضريبية بصورة عامة يعود بشكل أساسي للعديد من السلبيات والإختلالات والتي من أهمها : - عدم القدرة على التطبيق الكامل لقانون الضريبة على المبيعات . - إتساع ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي خصوصاً في الأنشطة التجارية والصناعية لبعض كبار المكلفين . - عدم ترشيد الاعفاءات الضريبية والجمركية وفقاً للقوانين واللوائح النافذة. - استمرار ظاهرة البيانات الجمركية المعلقة وتراكم الملفات الضريبية . وعلى مستوى الموارد المحصلة خلال الفترة (يناير- أبريل/٢٠١٣م) ، فقد حققت الأبواب الأول والثالث والخامس نقص في الحصيلة بنسبة (١٧,٥%) مقارنة بالربط المقدر لتلك الأبواب خلال ذات الفترة البالغ (٦٤٧,٣) مليار ريال .</p> <p>ما يتعلق بالفقرة (ب) : لوحظ استمرار العديد من وحدات الجهاز الإداري المشمولة بنظام الموازنة العامة للدولة بفتح حسابات جارية (خاصة) لدى البنك المركزي بعضها بالريال ، والبعض الآخر بالدولار الأمريكي ، والصراف منها مقابل أنشطة وأغراض معظمها مرصود لها اعتمادات في موازنات تلك الوحدات ، بالمخالفة للدستور والقانون المالي ولائحته التنفيذية ، والتي لا تجيز تجنيب أي نوع من الإيرادات لمواجهة أي أوجه للصراف .. إلا بقانون ، ومن أهم تلك الحسابات تجنيب رسوم استخدام خط أنبوب النفط في</p>

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات
			حساب خاص طرف البنك المركزي بالمخالفة لتوصيات المجلس المتكررة بتوريد موارد هذا الحساب إلى حساب الحكومة .. حيث اتضح أن وزارة المالية حوّلت موارد هذا الحساب من وزارة النفط إلى حساب خاص تابع لوزارة المالية .. حيث كان رصيد هذا الحساب في نهاية عام ٢٠١١ م حوالي مبلغ (٩٥) مليون دولار .
٩ .	<p>ج- الإنفاق العام :</p> <p>١- الإنفاق الجاري :</p> <p>- ترشيد الإنفاق الجاري والحكومي وزيادة الإنفاق على قطاعات التنمية البشرية والجانب الرأسمالي .</p> <p>٢- الإنفاق الاستثماري :</p> <p>- إعطاء الأولوية في التنفيذ للمشاريع الاستثمارية قيد التنفيذ ومعالجة أوضاع المتعثر منها .</p>	<p>- ما يتعلق بالإنفاق الجاري : فقد تضمنت البيانات المالية للحكومة لعامي ٢٠١٢ م، ٢٠١٣ م عدد من السياسات والإجراءات من أهمها تنفيذ سياسة ترشيد النفقات العامة ورفع كفاءة تخصيصها في الجانب الجاري وعلى وجه الخصوص غير الضرورية .</p> <p>- ما يتعلق بالإنفاق الاستثماري : أشار البيان المالي لعام ٢٠١٢ م إلى السعي لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تعيق تنفيذ المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى تركيز الحكومة في جانب النفقات الرأسمالية والاستثمارية في مشاريع الموازنات والتي من أهمها مشاريع البنى التحتية .</p>	<p>لوحظ استمرار الإختلال في هيكل الموازنة العامة للدولة من خلال هيمنة الإنفاق الجاري على إجمالي نفقات الموازنة، والتي ارتفعت في عام ٢٠١١ م بنسبة (٧٪) وفي عام ٢٠١٢ م بنسبة (١٦٪) حيث يلاحظ تزايد الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الرأسمالي والاستثماري بشكل خلا كبيرا في هيكل الموازنة، ولا يتفق مع ما وعدت به حكومة الوفاق الوطني في برنامجها المقدم إلى مجلس النواب في ترشيد الإنفاق الجاري وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي المتعلق بمشاريع الخدمات الأساسية والبنى التحتية في ظل الاحتياجات المجتمعية وبالأخص مجالات التنمية البشرية، وهو ما أكدته نتائج التنفيذ الفعلي للإنفاق الجاري للفترة يناير- أبريل/٢٠١٣ م والتي بلغت (٦٧٤.٢) مليار ريال بنسبة (٩٧٪) من إجمالي الإنفاق وتجاوز عن الربط المقدر نسبته (٨٪) .</p> <p>لوحظ تراجع الإنفاق الاستثماري الفعلي بنسبة (٥٠٪) في عام ٢٠١١ م وبنسبة (٥٨٪) في عام ٢٠١٢ م مقارنة بما تم إنفاقه خلال العام ٢٠١٠ م، وهذا ما جعل نسبة النفقات الإنمائية لإجمالي الإنفاق العام تنخفض من (١٣٪) عام ٢٠١٠ م إلى (٦٪)، (٥,٥٪) خلال عامي ٢٠١١ م، ٢٠١٢ م على التوالي .</p> <p>وتزداد حدة الإختلال في هيكل تنفيذ الموازنة خلال الفترة من يناير- أبريل/٢٠١٣ م .. حيث بلغت النفقات الاستثمارية لتلك الفترة مبلغ (٢١.٣) مليار ريال بنسبة (٣٪) من إجمالي الإنفاق العام لذات الفترة وبوفر عن الربط المقدر نسبته (٧٤٪)، في حين بلغ الإنفاق الجاري لتلك الفترة</p>

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات																																
١٠	الإصلاح الإداري: استكمال تنظيف كشف الراتب من الوهميين والمزدوجين والشاغلين لعدد كبير من الوظائف في القطاعين المدني والعسكري .	أشارت البيانات المالية للموازنات العامة للدولة لعامي ٢٠١٢، ٢٠١٣ في مجال الإدارة الحكومية إلى استكمال عملية تنظيف كشف الراتب من الوهميين والمزدوجين في مختلف أجهزة الدولة العسكرية والأمنية والمدنية واستكمال نظام البصمة والصورة في وحدات الدفاع والأمن .	لوحظ عدم استكمال تنفيذ نظام البصمة والصورة ، وتنظيف كشف الراتب من الوهميين والمزدوجين بحسب البرنامج الزمني والذي كان من المقرر الإنتهاء من تنفيذه منتصف العام ٢٠١١م إلا أنه لم يتم تنفيذ ذلك نتيجة الأحداث التي شهدتها بلادنا خلال العام ٢٠١١م .. حيث بلغ عدد الحالات الوهمية والمزدوجة التي تم تنزيلها خلال الفترة ٢٠٠٥م ، ٢٠١٠م عدد (١٥,٧٧٦) حالة ، وبلغ إجمالي الأثر المالي الذي تم تخفيضه بالموازنة نتيجة تنزيل تلك الحالات مبلغ (١٥) مليار ريال .. إلا أن عملية التجنيد الجديد الذي حدث خلال عامي ٢٠١١- ٢٠١٢م ، أدى إلى زيادة تلك الأعداد .																																
١١	التعاون الدولي في مجال التنمية: أ- العمل على إنشاء صندوق لدعم جهود التنمية وتحقيق أهداف التنمية الألفية في اليمن بالتنسيق مع المانحين. ب- مراجعة مستوى استيعاب القروض والمنح الخارجية للفترة السابقة ووضع المعالجات الكفيلة باستغلالها وإطلاق التمويلات المعلقة ج- تحسين القدرة الاستيعابية لتنفيذ المشاريع الممولة خارجياً.	ورد في ردود الحكومة على استفسارات اللجنة المكلفة بدراسة الموازنات العامة للدولة لعامي ٢٠١٢م ، ٢٠١٣م عدد من الإجراءات لتحسين قدرة الحكومة على استيعاب التمويلات الخارجية وذلك من خلال الآتي : ١- إعداد الدراسات والوثائق الأساسية للمشاريع بما يلبي متطلبات الجهات المانحة. ٢- تعزيز قدرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي في مجال متابعة التنفيذ وآلية التواصل مع مختلف القطاعات وذلك من خلال إنشاء وحدات متابعة المشاريع الممولة من مختلف مصادر التمويل الخارجي . ٣- تعزيز القدرة المؤسسية والبشرية للجهات الحكومية بما يمكنها من التسريع في تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً . ٤- تحسين آليات التنفيذ لقطاع المقاولات وذلك لتطوير وتأهيل وتدريب قطاع المقاولات . ٥- تبسيط الإجراءات وتفويض الصلاحيات وتعميق الشفافية .	لوحظ استمرار تدني القدرة الاستيعابية من المنح والقروض الخارجية ونسبة السحب منها خلال عام ٢٠١٢م .. حيث بلغ إجمالي ما تم سحبه من تلك التمويلات الخارجية خلال عام ٢٠١٢م وجميع القطاعات مبلغ (٤٩٦,٣) مليون دولار بنسبة (١٢٪) من إجمالي القروض والمنح المتاحة للسحب خلال عام ٢٠١٢م البالغة (٤١١٤,٩) مليون دولار .. والجدول التالي يبين مستوى انخفاض السحب لعدد من القطاعات على النحو التالي :																																
			<table border="1"> <thead> <tr> <th>اسم القطاع</th> <th>المبلغ المتاح للسحب</th> <th>المسحوب الفعلي خلال العام ٢٠١٢م</th> <th>نسبة السحب</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>قطاع الزراعة والثروة السمكية</td> <td>٢٥٣,١٨</td> <td>١٩,٩٢</td> <td>٧,٩٪</td> </tr> <tr> <td>قطاع الصحة العامة</td> <td>٢٥٠,٢٥</td> <td>١٥,٧٠</td> <td>٦٪</td> </tr> <tr> <td>قطاع الكهرباء والمياه</td> <td>١٠٩٩,٠٣</td> <td>٥٠,٠٥</td> <td>٤,٥٪</td> </tr> <tr> <td>قطاع التعليم</td> <td>٢٦٨,٥</td> <td>٢٨,٢١</td> <td>١٠٪</td> </tr> <tr> <td>قطاع النقل المدني</td> <td>٢٧٤,٥٧</td> <td>٢١,٤٥</td> <td>٧,٨٪</td> </tr> <tr> <td>قطاع الأشغال العامة</td> <td>٧٤٢,٣٦</td> <td>٣١,٠٨</td> <td>٤٪</td> </tr> <tr> <td>الإجمالي</td> <td>٢٨٨٧,٤٤</td> <td>١٦٦,٤١</td> <td>٥,٨٪</td> </tr> </tbody> </table>	اسم القطاع	المبلغ المتاح للسحب	المسحوب الفعلي خلال العام ٢٠١٢م	نسبة السحب	قطاع الزراعة والثروة السمكية	٢٥٣,١٨	١٩,٩٢	٧,٩٪	قطاع الصحة العامة	٢٥٠,٢٥	١٥,٧٠	٦٪	قطاع الكهرباء والمياه	١٠٩٩,٠٣	٥٠,٠٥	٤,٥٪	قطاع التعليم	٢٦٨,٥	٢٨,٢١	١٠٪	قطاع النقل المدني	٢٧٤,٥٧	٢١,٤٥	٧,٨٪	قطاع الأشغال العامة	٧٤٢,٣٦	٣١,٠٨	٤٪	الإجمالي	٢٨٨٧,٤٤	١٦٦,٤١	٥,٨٪
اسم القطاع	المبلغ المتاح للسحب	المسحوب الفعلي خلال العام ٢٠١٢م	نسبة السحب																																
قطاع الزراعة والثروة السمكية	٢٥٣,١٨	١٩,٩٢	٧,٩٪																																
قطاع الصحة العامة	٢٥٠,٢٥	١٥,٧٠	٦٪																																
قطاع الكهرباء والمياه	١٠٩٩,٠٣	٥٠,٠٥	٤,٥٪																																
قطاع التعليم	٢٦٨,٥	٢٨,٢١	١٠٪																																
قطاع النقل المدني	٢٧٤,٥٧	٢١,٤٥	٧,٨٪																																
قطاع الأشغال العامة	٧٤٢,٣٦	٣١,٠٨	٤٪																																
الإجمالي	٢٨٨٧,٤٤	١٦٦,٤١	٥,٨٪																																

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات																								
		<p>٦- متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر لندن للمانحين من خلال متابعة مجلس الوزراء لتقييم مستوى التنفيذ على مستوى الجهات والتنسيق مع شركاء التنمية لتنفيذ نتائج مؤتمر لندن للمضي قدماً في تخصيصها .</p> <p>٧- عمل مسار سريع للمناقصات وبالاتفاق مع الجهات المختصة (اللجنة العليا للمناقصات ، والهيئة العليا للمناقصات ، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) .</p>	<p>وبحسب تقرير البنك المركزي حول مركز القروض والمنح الخارجية حتى نهاية مارس/٢٠١٣ م.. فقد لوحظ انخفاض نسبة السحب من القروض المتاحة حتى نهاية مارس/٢٠١٣ م، وكما هو مبين بالجدول التالية :</p> <p>جدول (١) يبين مركز القروض حتى ٢٠١٣/٢/٣١ م</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="4">المبالغ بالمليون الدولار</th> </tr> <tr> <th>المسحوب من القروض خلال الفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م)</th> <th>المتاح من القروض حتى مارس/٢٠١٢ م</th> <th>المسحوب من القروض حتى مارس/٢٠١٢ م</th> <th>نسبة التراجع في السحب للفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م) مقارنة مع الفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>٦١,١٤</td> <td>١٦١٢</td> <td>٢٩,٧</td> <td>٥١,٤%</td> </tr> </tbody> </table> <p>جدول (٢) يبين مركز المساعدات حتى ٢٠١٢/٢/٣١ م</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="4">المبالغ بالمليون الدولار</th> </tr> <tr> <th>المسحوب من المساعدات خلال الفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م)</th> <th>المتاح من المساعدات حتى مارس/٢٠١٢ م</th> <th>المسحوب من المساعدات حتى مارس/٢٠١٢ م</th> <th>نسبة الزيادة في السحب للفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م) مقارنة مع الفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>٢٥,٩</td> <td>٢١٠١</td> <td>٤٠,٣٦</td> <td>٥٦</td> </tr> </tbody> </table>	المبالغ بالمليون الدولار				المسحوب من القروض خلال الفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م)	المتاح من القروض حتى مارس/٢٠١٢ م	المسحوب من القروض حتى مارس/٢٠١٢ م	نسبة التراجع في السحب للفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م) مقارنة مع الفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م)	٦١,١٤	١٦١٢	٢٩,٧	٥١,٤%	المبالغ بالمليون الدولار				المسحوب من المساعدات خلال الفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م)	المتاح من المساعدات حتى مارس/٢٠١٢ م	المسحوب من المساعدات حتى مارس/٢٠١٢ م	نسبة الزيادة في السحب للفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م) مقارنة مع الفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م)	٢٥,٩	٢١٠١	٤٠,٣٦	٥٦
المبالغ بالمليون الدولار																											
المسحوب من القروض خلال الفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م)	المتاح من القروض حتى مارس/٢٠١٢ م	المسحوب من القروض حتى مارس/٢٠١٢ م	نسبة التراجع في السحب للفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م) مقارنة مع الفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م)																								
٦١,١٤	١٦١٢	٢٩,٧	٥١,٤%																								
المبالغ بالمليون الدولار																											
المسحوب من المساعدات خلال الفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م)	المتاح من المساعدات حتى مارس/٢٠١٢ م	المسحوب من المساعدات حتى مارس/٢٠١٢ م	نسبة الزيادة في السحب للفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م) مقارنة مع الفترة (يناير-مارس/٢٠١٢ م)																								
٢٥,٩	٢١٠١	٤٠,٣٦	٥٦																								
١٢.	<p>المحور الثاني: قطاع الحكم الرشيد:</p> <p>- الأمن والاستقرار:</p> <p>تسعى حكومة الوفاق الوطني إلى تحقيق الأمن والاستقرار وفقاً لمضامين المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وذلك من خلال العمل على :</p> <p>أ- اتخاذ الخطوات اللازمة، لضمان وقف جميع أشكال العنف وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وفض الاشتباك بين القوات المسلحة والتشكيلات المسلحة والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى، وضمان عودتها إلى ثكناتها.</p> <p>ب- ضمان حرية التنقل للجميع في جميع أنحاء البلد، وحماية المدنيين وبسط</p>	<p>أشارت الحكومة في تقريرها حول مستوى تنفيذ برنامجها العام إلى وضع خطة أمنية شاملة لعام ٢٠١٢ م لوزارة الداخلية تشمل ضمان حالة الأمن والاستقرار وإعادة سيطرة الدولة وبسط سيادة القانون وإنهاء المظاهر المسلحة ومكافحة الجريمة بكافة أشكالها ومواجهة عناصر الإرهاب والتقطع والتهريب والتسلل والقرصنة وتعزيز حماية المنشآت والأهداف الحيوية كالكهرباء وإيصال المساعدات للنازحين.. وإزاء ذلك تم تنفيذ الأنشطة التالية:</p> <p>١- توفير الحماية والتأمين لمختلف المنشآت والمرافق التي تم الإنسحاب منها بمقتضى خطة لجنة الشئون العسكرية.</p> <p>٢- تفعيل دور أجهزة الشرطة لمكافحة الجريمة وضبط مرتكبيها .</p> <p>٣- إعادة نشر قوات الإنتشار الأمني وفقاً للضرورة والإحتياج الأمني وإعطاء أولوية للمناطق والنقاط الساخنة.</p> <p>٤- التوجيه لمصلحة السجون ومدراء الأمن في الأمانة والمحافظات بمنع حجز أو توقيف المواطنين خلافاً للقانون وكلف قطاع الأمن بالتنسيق مع النيابة العامة للتعقيب المنتظم على</p>	<p>بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن ، وما أنجزته في هذا الجانب .. إلا أنه لوحظ إستمرار العنف التي حدثت خلال الفترة السابقة والتي منها على سبيل المثال لا الحصر :</p> <p>١- استمرار الاعتداءات على أبراج الكهرباء وأنابيب النفط .</p> <p>٢- استمرار التقطعات والإختلالات الأمنية في معظم المحافظات والمدن الرئيسية مثل (عز- حجة- أبين- مأرب- الجوف- شبوة) .</p> <p>٣- استمرار اختطاف الأجانب من أمانة العاصمة وعدد من المحافظات .</p> <p>٤- الإغتيالات لعدد من القادة الأمنيين والعسكريين ، واستمرار المظاهر المسلحة في أمانة العاصمة وعدد من المحافظات .</p> <p>٥- الإعتداء على البرلماني أحمد سيف حاشد والمعتصمين أمام مجلس الوزراء من جرحي الثورة السلمية، وعدم تقديم وزارة الداخلية للمطلوبين الذين قاموا بذلك بالإعتداء رغم توصيات المجلس المتكررة بضرورة تسليم المطلوبين إلى النيابة العامة .</p>																								

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات
	سيطرة الدولة واتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتحقيق ذلك.	<p>أماكن الحجز والتوقيف، كما تم توجيهه بإطلاق سراح المحتجزين في الإحتجاجات السلمية خلال العام الماضي ٢٠١١م الذي لم تثبت إدانتهم بأفعال يجرمها القانون وقد نفذت التوجيهات بنسبة (٩٠٪) .</p> <p>٥- زيادة خطوط الدوريات الراكبة في الطرق الطويلة بين المحافظات وتنظيم الكمائن لمكافحة التقطعات، والحماية لقوافل المساعدات الإنسانية للنازحين واللاجئين .</p> <p>٦- تفعيل دور البحث الجنائي وضمان إنسجام إجراءاته مع القانون وذلك بتوجيه إدارات الأمن في الأمانة والمحافظات برفد إدارات البحث في المحافظات والمديريات ومراكز الشرطة بأفضل العناصر من الضباط والأفراد ممن تتوفر فيهم شروط ومعايير الكفاءة والنزاهة والمهنية بهدف تقليص الفجوة القائمة بين جهاز الشرطة والمواطنين .</p>	<p>٦- التفجيرين الإرهابيين في ميدان السبعين وبوابة كلية الشرطة .</p> <p>٧- الإعتداء على عدد من المعتصمين أمام مبنى الأمن القومي .</p> <p>٨- لازالت هناك تحديات تحول دون عودة عدد من النازحين بمحافظة صعده وأبين ووصول المساعدات إليهم .</p> <p>٩- الإعتداء على المظاهرات السلمية في المحافظات الجنوبية . وفي هذا الجانب .. فقد أشار تقرير المبعوث الأممي جمال بن عمر في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٢م إلى الآتي:</p> <p>- ثمة تحديات كثيرة أخرى تثقل كاهل العملية الانتقالية. لا يزال الوضع الأمني هشاً في أنحاء عدة من البلاد. ولا يزال تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يشكل تهديداً خطيراً رغم جميع جهود مكافحته. وهو يحاول في الأونة الأخيرة إرساء موطئ قدم في حضرموت للسيطرة على أراضٍ مجدداً.</p> <p>- ارتفع عدد الاغتيالات التي تستهدف كبار القادة الأمنيين. ويبدو أن فصائل سياسية رئيسة لا تزال مسلحة وتواصل التسلح رغم مشاركتها في العملية السياسية، ما يخلق ظروفًا لمزيد من العنف وعدم الاستقرار. ويتواصل تهريب الأسلحة إلى اليمن، وضبطت شحنات عدة أخيراً.</p> <p>- يجب ألا تساورنا أي أوهام. هناك من يريد تقويض العملية الانتقالية. فقد ازدادت الهجمات على أبراج الكهرباء، مسببة بؤساً وغضباً في أنحاء البلاد. العائلات غارقة في ظلام دامس في ظل حر شديد. وقد لمست إحباط الناس وإرهاقهم وازدياد استيائهم. تحدثت الأسبوع الماضي إلى كثير منهم في مدينة الحديدة، التي شهدت احتجاجات متكررة في الأشهر الأخيرة. هناك، وفي مناطق عدة من البلاد، بدأ صبر الناس ينفذ. كذلك، تتواصل الهجمات على أنابيب النفط والغاز. وبسبب تعليق صادرات اليمن من الطاقة وأعمال صيانة خطوط الكهرباء خسائر بمئات ملايين الدولارات. وبينما يتردد أن منفذي الهجمات معروفون، لا يزال الإفلات من العقاب سائداً. الشعب اليمني يطالب بالعدالة. يجب محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.</p>

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات
١٣.	<p>- الشؤون القانونية :</p> <p>ستعمل حكومة الوفاق الوطني على إصدار مشروعات القوانين التي شملتها الآلية التنفيذية للمبادرة لتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة وتطبيق مبدأ الحكم الرشيد ومن أهمها :</p> <p>أ- إصلاح السلطة القضائية.</p> <p>ب- إصلاح النظام الانتخابي.</p> <p>ج- إصلاح الخدمة المدنية .</p> <p>د- إصلاح الإدارة المحلية.</p> <p>هـ- ضمان حماية حقوق الإنسان وتجريم انتهاكها.</p>	<p>عمل حصر القوانين اللازمة لمتطلبات تنفيذ المبادرة الخليجية وتحديد (١٩) مشروع قانون بالتعديل لقوانين نافذة وإصدار قوانين جديدة ليتم اقرارها من قبل مجلس الوزراء خلال العام الحالي ٢٠١٢م وفق الخطة السنوية لعمل مجلس الوزراء وهي :</p> <p>١ -مشروع قانون انشاء مؤسسة حقوق الانسان</p> <p>2 -مشروع قانون الصحافة والمطبوعات</p> <p>3 -مشروع قانون الحصول على المعلومات</p> <p>4 -مشروع تعديل قانون الخدمة في القوات المسلحة</p> <p>5 -مشروع قانون حماية المبلغين والشهود في قضايا الفساد</p> <p>6 -مشروع قانون تسكين المهمشين</p> <p>7 -مشروع تعديل قانون تنظيم النقابات العمالية</p> <p>8 -مشروع تعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية</p> <p>9 -مشروع قانون اللجوء</p> <p>10 -مشروع قانون الاثراء والكسب غير المشروع</p> <p>11 -مشروع تعديل قانون انشاء جهاز الامن السياسي</p> <p>12 -مشروع تعديل قرار انشاء جهاز الامن القومي</p> <p>13 -مشروع تعديل قانون السلطة القضائية</p> <p>14 -مشروع تعديل قانون تنظيم المظاهرات والمسيرات</p> <p>15 -مشروع تعديل قانون الذمة المالية</p> <p>16 -مشروع تعديل قانون المناقصات والمزايدات والمشتريات الحكومية</p> <p>17 -مشروع تعديل قانون مكافحة الفساد</p> <p>18 -مشروع تعديل قانون محاكمة شاغلي وظائف السلطة العليا</p> <p>19 -مشروع تعديل قانون السلطة المحلية بالاضافة الى اعداد مشروع بالتعليمات القانونية التي ستوجه للقطاع الحكومي لالتزام بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان وكذا مشروع تنظيم آلية استقبال المساعدات والمنح التي ستقدم من دول الخليج العربي وكيفية صرفها .</p>	<p>لم تقدم الحكومة للمجلس مشاريع القوانين التي التزمت بها في برنامجها ، عدى مشروع قانون تعديل السلطة القضائية ، ومشروع قانون حماية المبلغين .</p>

الملاحظات	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الموضوع	م
<p>ما يتعلق بالفقرة (أ) :</p> <p>أن الحكومة لم تعمل على تحقيق التعاون الكامل مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، وبدلاً من ذلك قام الأخ/ وزير الشؤون القانونية بتوجيه رسالة إلى الأخ رئيس مجلس الوزراء والوزراء بعدم التعاون مع هيئة مكافحة الفساد الحالية نظراً لعدم قانونيتها .. وبناءً على ذلك وجه الأخ/ رئيس الوزراء بعدم التعاون مع الهيئة في الوقت الذي قامت الحكومة بمخالفة قانون المناقصات والمزايدات عند الموافقة على مشاريع شراء الطاقة ونقل المشتقات النفطية بحراً .</p> <p>ما يتعلق بالفقرة (ب) لم تقم الحكومة بأي خطوة بإتجاه تحقيق هذا الهدف ، حيث لا زالت عملية تهريب المشتقات النفطية ، والتهرب الضريبي والجمركي ، وإبرام عقود شراء الطاقة خاضعة للقوى النافذة ، ولم تقدم الحكومة أي تقارير في هذا الجانب إلى المجلس رغم التوصيات المتكررة في هذا الشأن .</p> <p>وفي هذا الجانب .. فقد أشار تقرير المبعوث الأممي جمال بن عمر في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٢/٧/٢٠١٢م إلى ممارسة بعض القادة العسكريين الأعمال والسياسة علناً بل وينخرط بعضهم في تعاملات تجارية مشبوهة وتهريب مشتقات نفطية مدعومة وتضخيم أعداد الجنود الملتحقين في الخدمة والاستيلاء على الدخل الفائض الناجم على هذه المناصب الوهمية.</p>		<p>- مكافحة الفساد:</p> <p>١٤. إن حكومة الوفاق الوطني وإدراكاً منها بخطورة الفساد ستعمل جاهدة على تحفيز منابعه بجدية للحد منه ومكافحته وتنفيذ ما جاء في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وعلى وجه الخصوص ستعمل على ما يلي :</p> <p>أ- تعاون الحكومة الكامل مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بما يمكنها من تنفيذ مهامها على أكمل وجه وسرعة البت في القضايا المحالة منها.</p> <p>ب- مكافحة شبكة المصالح الذاتية أينما وجدت في أجهزة ومؤسسات الدولة.</p>	

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات
١٥.	<p>المحور الثالث : قطاعات البنية التحتية :</p> <p>١- قطاع الكهرباء:</p> <p>أ- سرعة الحد من انقضاءات التيار الكهربائي وإصلاح الأضرار الخاصة في منشآت ومعدات الطاقة الكهربائية ووضع خطة لتأمين خطوط النقل والتوزيع من أي اعتداءات مستقبلية عليها بالتنسيق مع الجهات المعنية .</p> <p>ج- تعزيز قدرة التوليد في المنظومة الوطنية بقدرة إجمالية (٤٠٠) ميغاوات منها (٢٠٠) ميغاوات قرب مراكز الأحمال في عدن والحديدة و(٢٠٠) ميغاوات بإضافة الدورة المركبة لمحطة مأرب الغازية (المرحلة الثانية) بالاستفادة من الدراسات المعدة لتلك المشاريع .</p>	<p>فيما يخص الفقرة (أ) : أشارت الحكومة في تقريرها حول مستوى تنفيذ برنامجها العام إلى الآتي :</p> <p>1/1- مجال التوليد والنقل :</p> <p>• إصلاح كافة الأضرار التي تعرضت لها أبراج وخطوط النقل ٤٠٠ ك ف (مأرب - صنعاء) ، وإعادة الدوائر رقم (١ ، ٢) وتشغيل محطة مأرب الغازية بقدرة (٣٤١) ميغاوات وادخالها في الخدمة. ، وإصلاح الأضرار التي تعرضت لها دوائر النقل (١ ، ٢) نظام ١٣٢ ك ف. ، وإعادة تشغيل المحطة التحويلية لرئيسية وإعادة تغذية أمانة العاصمة بالطاقة الكهربائية من محطة مأرب الغازية .</p> <p>• إصلاح دوائر النقل (١ ، ٢) الحبيلين - الضالع قدرة (٣٣) ك ف وإعادة تغذية محافظة الضالع بالتيار الكهربائي من الشبكة الوطنية .</p> <p>• توفير احتياجات محطات التوليد بأمانة العاصمة من الوقود بما يعادل (٥٠٪) من الاحتياج الفعلي وإجراء بعض الصيانات لمحطات التوليد البخارية والديزل وبالتالي رفع الجاهزية للمنظومة الوطنية</p> <p>1/2- مجال شبكات التوزيع :</p> <p>• إصلاح الأضرار التي تعرضت لها شبكات التوزيع في أمانة العاصمة في أحياء الحسبة وصوفان والاذاعة وشارع الزراعة وجولة كنتاكي وكذا الأضرار التي تعرضت لها شبكات التوزيع في مدينة تعز والمناطق المجاورة لها وإعادة تغذيتها بالتيار الكهربائي والمتمثلة</p> <p>ما يتعلق بالفقرة (ج) : أشارت ردود وزارة الكهرباء حول تنفيذ المرحلة الثانية من المحطة الغازية التي كان من المقرر دخول الوحدة الأولى لها في سبتمبر ٢٠١٣م والوحدة الثانية في ديسمبر ٢٠١٣م والوحدة الثالثة في مارس ٢٠١٤م والوحدة الرابعة في يونيو/٢٠١٤م بحسب البرنامج الزمني في العقد قد تأجل بحسب إفادة الجهة المختصة دخول الوحدة الأولى إلى مايو ٢٠١٤م ، وبالتالي تأخير دخول جميع الوحدات .</p>	<p>ما يتعلق بالفقرة (أ) : لا زال قطاع الكهرباء يعاني جملة من الإختلالات المزمنة وتزداد تفاقمها سنة تلو أخرى دون أن يكون هناك خطوات ملموسة في الحد من انقطاع التيار الكهربائي .. حيث لوحظ استمرار الانقطاعات الكهربائية وزيادة معاناة المواطنين خصوصاً في المحافظات الساحلية وزيادة إهمال محطات التوليد المملوكة للكهرباء وبحسب آخر تقرير للجنة الخدمات بتاريخ ١٣/٥/٢٠١٣م فقد أوضح انخفاض قدرة المحطات البخارية الثلاث من الطاقة الكهربائية من (٤٩٥) ميغاوات إلى (٢٤٧) ميغاوات ، وكذا انخفاض قدرة محطات الديزل المملوكة للدولة من (٤٢٥) ميغاوات إلى (١٦٨) ميغاوات نتيجة عدم توفير قطع الغيار اللازمة لصيانة تلك المحطات أي أن القدرة الاسمية الإجمالية للمحطات التابعة لمؤسسة الكهرباء والتي تصل إلى (٩٢٠) ميغاوات لا تنتج سوى (٤١٥) ميغاوات فقط.</p> <p>ما يتعلق بالفقرة (ج) : عدم قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع الاستراتيجية للطاقة الكهربائية واستمرار اعتمادها على الحلول الانية مثل شراء الطاقة .. لذا فإن التأخر في تنفيذ المرحلة الثانية من المحطة الغازية التي كان من المقرر دخول الوحدة الأولى لها في سبتمبر ٢٠١٣م بحسب البرنامج الزمني إلى مايو ٢٠١٤م سيؤدي الى زيادة الاعتماد على شراء الطاقة لتغطية النمو في طلب الطاقة الكهربائية وبالتالي زيادة الأعباء التي ستحملها</p>

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات
	<p>هـ- خفض فاتورة دعم المشتقات النفطية عن طريق التوسع في توليد الطاقة الكهربائية بالغاز الطبيعي إلى الحد الأقصى بحسب توفره، وإمكانية سد الفجوة للطلب المتزايد في الطاقة من خلال استخدام مادة الفحم في توليد الطاقة.</p> <p>ط- إجراء الترتيبات الأولية للبدء بتنفيذ عدد من مشاريع توليد الطاقة الكهربائية لضمان تغطية الطلب المتزايد على الطاقة للأعوام القادمة وفقا للدراسات الاستشارية المعدة وعلى وجه الخصوص المشاريع التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - محطة معبر الغازية بقدرة ٤٠٠- ٦٠٠ ميغاوات. - محطة الحديد العاملة بالفحم بقدرة ٤٠٠ ميغاوات. - محطة عدن العاملة بالفحم بقدرة ٥٠٠ ميغاوات . <p>ي- إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة البديلة والمتجددة والإسراع في تنفيذ مشروع محطة المخا لإنتاج الطاقة الكهربائية بالرياح بقدرة (٦٠) ميغاوات .</p>	<p>ما يتعلق بالفقرة (هـ) : تعهد الأخ/ وزير الكهرباء أمام مجلس النواب بالتخلص من عقود شراء الطاقة بداية العام ٢٠١٣م والتي تزيد من فاتورة دعم المشتقات النفطية .</p> <p>ما يتعلق بالفقرة (ط) : لم يتم إنزال إعلان مناقصة لهذه المشاريع الحيوية حتى الآن والتي ستعمل على خفض العجز في الطاقة الكهربائية وكذا تخفيض دعم المشتقات النفطية التي تقدمها الدولة لشراء الطاقة، علماً بأن ما تنفقه الدولة على الوقود اللازم لمحطات شراء الطاقة (الديزل) خلال سنة واحدة لإنتاج (٥٠) ميغا وات كفيلة بإنشاء محطة غازية بقدرة (١٠٠٠) ميغا وات وطاقة مركبة بقدرة (٥٠٠) ميغا وات .</p> <p>قدمت الحكومة للمجلس إتفاقية قرض لتوليد طاقة بالرياح بالمخاء بقدرة (٦٠) ميغا وهي في إطار إستكمال الإعلان والمناقصة .</p>	<p>الخزينة العامة من كلفة شراء الطاقة وقيمة للوقود الخاصة بها. ما يتعلق بالفقرة (هـ) : عدم قدرة الحكومة على التخلص من عقود شراء الطاقة او حتى تخفيضها واستمرارها في التوسع في عقود شراء الطاقة المعتمدة على المشتقات النفطية يرفع فاتورة الدعم السنوي للمشتقات النفطية .. حيث أن قيمة وقود الديزل لإنتاج (١) ميغا وات يكلف الخزينة العامة وفقاً لإيضاح وزير المالية اثناء مناقشة الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٣م مبلغ (١٥٩,٦) مليار ريال مايعادل (٢,٠٥) مليون دولار بالسنة .</p> <p>كما أن الحكومة لا زالت مستمرة في التوسع في عقود شراء الطاقة خلال العام ٢٠١٣م حيث ستصل قدرة الطاقة المشتراه إلى أكثر من (٥٠٠) ميغا وات .. حيث تم توقيع عقدين جديدين بمحافظة عدن خلال عام ٢٠١٣م ، العقد الأول بقدرة (٩٠) ميغا وات مع شركة دوم ، والعقد الثاني وقع بتاريخ ٢٢/٦/٢٠١٣م مع شركة الطاقة السعودية بقدرة (٤٥٠) ميغا وات .</p> <p>ما يتعلق بالفقرة (ي) : أقر مجلس النواب القرض الخاص بتنفيذ مشروع إنتاج الطاقة الكهربائية بالرياح .. والمطلوب سرعة الحكومة في إنجاز المشروع ، كما يتطلب التوسع في مجال الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح .</p>

م	الموضوع	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الملاحظات
١٦.	<p>- قطاع المياه:</p> <p>ب- تقليل استنزاف المياه الجوفية من خلال التنسيق والتعاون المتكامل بين الجهات العامة ومستخدمي المياه</p> <p>هـ- تأمين حصول سكان الحضر على خدمات المياه والصرف الصحي الآمنة وتحسين نوعية الخدمة مع إعطاء الأولوية للفقراء.</p> <p>ح- إجراء الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية وتعزيز البناء المؤسسي وبناء القدرات لوزارة المياه لتمكينها من القيام بدورها الرقابي والإشرافي على القطاع .</p> <p>ط- تحسين وتطوير مستوى إدارة الموارد المائية في الأحواض وعلى وجه الخصوص حوض صنعاء وكذا المياه الجوفية لمدينتي تعز و إب .</p> <p>ي- وضع الحلول والمعالجات الإسعافية لتوفير مياه الشرب في مدينتي تعز و إب والعاصمة صنعاء .</p>	<p>عدم إتخاذ الإجراءات التنفيذية الكاملة لتقليل استنزاف المياه الجوفية ، حيث ما زال الاستنزاف مستمر على المياه الجوفية من خلال الحفر العشوائي وعدم ضبط الحفارات المخالفة التي تقوم بالحفر العشوائي في معظم مناطق محافظات الجمهورية.</p> <p>عدم التأمين الكامل لسكان الحضر في حصولهم على المياه والصرف الصحي الآمنة ، حيث ما يزال معظم سكان الحضر لم تصلهم مياه الشرب رغم ظروفهم المعيشية .</p> <p>لا يزال هناك قصور كبير في البناء المؤسسي .. وبناء القدرات لوزارة المياه مما أنعكس ذلك على ضعف الدور الرقابي والإشرافي في قطاع المياه .</p> <p>أن التطوير والتحسين في إدارة الموارد المائية في أحواض المياه لا زال بحاجة إلى تفاعل من القائمين عليها لتطويرها وتحسينها بالشكل الذي يحافظ على أحواض المياه .</p> <p>لا زالت مياه الشرب في مدينتي تعز و إب والعاصمة صنعاء تفتقد إلى الحلول والمعالجات لتوفير مياه الشرب ، حيث ما يزال هناك معظم ساكنين تلك المناطق لم يحصلوا على مياه الشرب .</p>	<p>الملاحظات</p>
١٧.	<p>- الطرق:</p> <p>تحدد أولويات حكومة الوفاق الوطني في هذا القطاع في تطوير العديد من مجالاته، حيث سيتم التركيز على مواصلة العمل في المشاريع الجاري تنفيذها والممولة من الموازنة العامة للدولة وكذا المشاريع الممولة دولياً</p> <p>كما إن الاهتمام بشبكة الطرق في الجمهورية وضمان ديمومتها يتطلب العمل على:</p>	<p>أشارت البيانات المالية للموازنات العامة للدولة لعامي ٢٠١٢م ، ٢٠١٣م إلى أن الحكومة أولت الإنفاق الاستثماري على البنى التحتية اهتماماً كبيراً في مشاريع موازنتها .. حيث اعتمدت في موازنة عام ٢٠١٢م لقطاع الطرق مبلغ (١٩٩.٥) مليار ريال ، وفي موازنة ٢٠١٣م مبلغ (٢٠٥.٨) مليار ريال .</p>	<p>لاحظت اللجنة الانخفاض الكبير في تنفيذ البرنامج الاستثماري لعام ٢٠١٢م والذي بلغت نسبته (٥%) من إجمالي الإنفاق العام مما أنعكس بشكل كبير على قطاع الطرق ، كما يلاحظ إنخفاض السحب من القروض والمساعدات الممنوحة لتمويل مشاريع الطرق خلال عام ٢٠١٢م .. حيث بلغ إجمالي المسحوب من المنح والقروض الخارجية لهذا القطاع خلال العام ٢٠١٢م مبلغ (٣١.٠٨) مليون دولار بما نسبته (٤%) من إجمالي المنح والقروض المتاحة للسحب خلال العام المذكور والبالغة (٧٤٢.٣٦) مليون دولار .</p>

الملاحظات	ما جاء من الحكومة بشأن تنفيذ برنامجها	الموضوع	م
		<ul style="list-style-type: none"> - الحفاظ على شبكة الطرق الإسفلتية القائمة وصيانتها وإصلاح ما ا تلف منها . - القيام بالمسوحات الدورية لشبكة الطرق ودراساتها والتخطيط للتوسعات المستقبلية وصيانتها . - مواصلة العمل في المشاريع الجاري تنفيذها بهدف توسيع وتحسين شبكة الطرق الوطنية بمستوياتها المختلفة . - حصر وتصفية الأعمال بالمشاريع المتعثرة والتي ليس لها أولوية والعمل على تنفيذها في الخطط القادمة . - الحفاظ على شبكة الطرق الإسفلتية القائمة ومواصلة أعمال الصيانة لها وإعادة تأهيل التالف منها . - توفير موارد مالية تفي بمتطلبات صندوق صيانة الطرق ورفع إيراداته والتقليل من الاعتماد على مخصصات الموازنة العامة وتبسيط إجراءات تمويل أعمال الصيانة . 	

المحور الثالث : التزامات الحكومة الدستورية والقانونية في تعاملها مع مجلس النواب
(في إطار القضايا التشريعية والرقابية والشفافية والمسائلة) :

أ- مشاريع القوانين المحالة من الحكومة إلى المجلس وما أقره المجلس بشأنها :

م	مشروع القانون	تاريخ الإحالة من الحكومة	الإجراءات المتخذة من قبل المجلس
١.	مشروع تعديل بعض مواد قانون التأمينات والمعاشات رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١م.	٢٠١٢/٦/٣م	قيد الدراسة لدى اللجنة المختصة
٢.	مشروع قانون حظر الأسلحة الكيميائية.	٢٠١٢/٧/٧م	قيد الدراسة لدى اللجنة المختصة
٣.	مشروع قانون النظافة العامة.	٢٠١٢/٩/٩م	أحاله المجلس إلى اللجنة المختصة
٤.	مشروع قانون صناديق النظافة والتشجير.	٢٠١٢/٩/٩م	أحاله المجلس إلى اللجنة المختصة
٥.	مشروع قانون الصيدلة والدواء.	٢٠١٢/١١/١٤م	أحاله المجلس إلى اللجنة المختصة
٦.	مشروع قانون المصالحة الوطنية وتحقيق العدالة الانتقالية.	٢٠١٣/١/٧م	قدم للمجلس بموجب رسالة من رئيس الجمهورية وتم سحبه بتاريخ ٢٠١٣/١/١٢م بعد إحالته للجان المختصة لدراسته بتاريخ ٢٠١٣/١/٧م
٧.	مشروع قانون إنشاء صندوق رعاية المعاقين.	٢٠١٣/٥/٥م	قيد الدراسة لدى اللجنة المختصة
٨.	مشروع قانون الحماية القانونية لمنتسبي الأمن.	٢٠١٣/٥/١٢م	وجه المجلس للأخ/ وزير الشؤون القانونية للحضور للمجلس لتقديم مشروع القانون واعتذر عن الحضور حتى تحضر جميع الكتل البرلمانية
٩.	مشروع قانون حماية المبلغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد .	٢٠١٣/٥/٤م	وجه المجلس للأخ/ وزير الشؤون القانونية للحضور للمجلس لتقديم مشروع القانون واعتذر عن الحضور حتى تحضر جميع الكتل البرلمانية
١٠.	مشروع تعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٤م الخاص بالأحكام العامة للمخالفات .	٢٠١٣/٥/١٤م	وجه المجلس للأخ/ وزير الشؤون القانونية للحضور للمجلس لتقديم مشروع القانون واعتذر عن الحضور حتى تحضر جميع الكتل البرلمانية
١١.	مشروع تعديل بعض مواد القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠م الخاص بتعديل القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٥م بشأن الجامعات اليمينية وتعديلاته.	٢٠١٣/٥/١١م	أقر المجلس إعادته إلى الحكومة
١٢.	مشروع قانون تعديل المادة (١١) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٦م الخاص بإنشاء صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة وتعديلاته.	٢٠١٣/٥/١٢م	قيد الدراسة لدى اللجنة المختصة
١٣.	مشروع قانون إنشاء صندوق مكافحة أمراض السرطان	٢٠١٣/٥/١٩م	قيد الدراسة لدى اللجنة المختصة
١٤.	مشاريع الموازنات العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٢م.	٢٠١٢/٣/٢٨م	أقره المجلس
١٥.	مشروع تعديل قانون السلطة القضائية.	٢٠١٣/١/١٢م	أقره المجلس
١٦.	مشروع قانون الحصانة .	٢٠١٢/١/١٩م	أقره المجلس
١٧.	مشاريع الموازنات العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٣م.	٢٠١٢/١٢/٢٤م	أقره المجلس
١٨.	مشروع قانون بشأن المحافظة على المدن والمناطق والمعالم التاريخية وتراثها الثقافي العمراني .	٢٠١٢/١/١٨م	أقره المجلس
١٩.	الحسابات الختامية لموازنة الدولة لعام ٢٠١٠م	٢٠١٢/٣/٢٨م	المجلس في إطار قراءة تقرير اللجنة الخاصة
٢٠.	الحسابات الختامية لموازنة الدولة لعام ٢٠١١م	٢٠١٢/١١/٢٠م	قيد الدراسة لدى اللجنة الخاصة

ب- الإتفاقيات المحالة من الحكومة للمجلس وما أقره المجلس بشأنها :

١- إتفاقيات القروض :

م	اسم الإتفاقية	تاريخ الإقرار
١.	القرض الممتد الثاني لدعم برنامج التصحيح الاقتصادي.	م٢٠١٢/٣/٢٨
٢.	قرض تمويل مشروع خطوط النقل ومحطات التحويل الحبيلين-يافع- البيضاء المبرمة مع الصندوق الكويتي للتنمية .	م٢٠١٢/٤/٢٢
٣.	قرض تمويل دعم التنمية الريفية.	م٢٠١٢/٤/٢٨
٤.	اتفاقية قرض تمويل مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية (المرحلة ٤).	م٢٠١٢/٧/٢
٥.	اتفاقيتي القرض العادي والتعويضي مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي	م٢٠١٢/٦/٣٠
٦.	اتفاقية قرض تمويل مشروع إنشاء مزرعة للرياح مع صندوق الأوبك .	م٢٠١٢/١٢/١٨
٧.	اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير كلية الهندسة (جامعة عدن) مع البنك الإسلامي للتنمية .	م٢٠١٢/١٢/٢٤
٨.	اتفاقية قرض تمويل مشروع شبكات الصرف الصحي لمدينة صنعاء (المرحلة ٤) مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .	م٢٠١٣/٣/٢٦
٩.	اتفاقية قرض تمويل مشروع تنمية الثروة السمكية.	م٢٠١٣/٤/٣
١٠.	اتفاقية قرض تمويل مشروع تنمية الثروة السمكية.	م٢٠١٣/٤/٣
١١.	اتفاقية قرض تمويل مشروع المعرفة القرآنية والمهنية لمكافحة الفقر.	م٢٠١٣/٤/٣
١٢.	التدريب المهني وتنمية المهارات.	م٢٠١٣/٤/٣
١٣.	اتفاقية رض تمويل مشروع الطرق الريفية والاجتماعية.	م٢٠١١/٥/١٩
١٤.	الإتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي	م٢٠١٢/٤/٢٣
١٥.	إنضمام بلادنا إلى إتفاقية تنفيذ الجزء الحادي عشر من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	م٢٠١١/٥/١١
١٦.	أعاد المجلس التصويت على الإتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة بناءً على طلب لجنة التعليم	م٢٠١٢/٦/١٦
١٧.	الإتفاقية الدولية للإستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي	م٢٠١٢/١١/٢٤
١٨.	الإنضمام إلى بروتوتوكول الإستعداد والتصدي في حوادث التلوث بالمواد الخطرة والسامة	م٢٠١٢/١١/٢٤
١٩.	إنضمام بلادنا إلى إتفاقية كيبوتو المعدلة لتنسيق وتبسيط الإجراءات الجمركية	م٢٠١٣/٤/١

ج- القضايا التي شكل المجلس لجان خاصة بشأنها :

م	الموضوع	الإجراء الذي أتخذته المجلس
١.	قرار الحكومة حول رفع سعر مادة الديزل.	تشكيل لجنة خاصة مشتركة من المجلس والحكومة لدراسة الموضوع وتقديم التقرير بشأنه إلى المجلس
٢.	أحداث مديرية المنصورة م/عدن.	توجيه مذكرة من قبل أمين عام المجلس إلى الأخ/ وزير الدفاع للإطلاع على تقرير اللجنة المكلفة واتخاذ الإجراءات
٣.	الأوضاع الأمنية بمحافظة تعز.	لا زال الموضوع في إطار اللجنة المكلفة
٤.	قضية طلبة كلية الشرطة.	تشكيل لجنة خاصة وتم إتخاذ عدد من القرارات بالإتفاق مع إدارة الكلية لحل الإشكال .
٥.	تكرار القصف بطائرات بدون طيار على مواقع سكنية كان آخرها على منطقة قيصة برداع ومنطقة العين بحضرموت أدت إلى استشهاد عدد من المواطنين الأبرياء.	توجيه رسالة من الأخ/ رئيس المجلس إلى الأخ/ رئيس الوزراء لتقديم تقرير مفصل حول الموضوع المذكور
٦.	محاولة اغتيال الدكتور / ياسين سعيد نعمان بأمانة العاصمة .	توجيه رسالة من الأخ/ رئيس المجلس إلى الأخ/ وزير الداخلية لطلب حضوره وتقديم تقرير مفصل حول الموضوع المذكور .
٧.	محاولة اغتيال واعد باذيب وزير النقل .	توجيه رسالة من الأخ/ رئيس المجلس إلى الأخ/ وزير الداخلية لتقديم تقرير مفصل حول الموضوع المذكور
٨.	التفجير الإرهابي بميدان السبعين .	طلب حضور وزير الدفاع ووزير الداخلية للإيضاح عما تم إتخاذه من إجراءات من قبل الحكومة
٩.	التفجير الإرهابي أمام بوابة كلية الشرطة .	طلب حضور وزير الدفاع ووزير الداخلية للإيضاح عما تم إتخاذه من إجراءات من قبل الحكومة
١٠.	تفجير أنابيب النفط والغاز .	توجيه رسالة لرئيس الوزراء للإيضاح وطلب تقرير مفصل حول الموضوع
١١.	قطع خطوط نقل الكهرباء .	توجيه رسالة لرئيس الوزراء للإيضاح وطلب تقرير مفصل حول الموضوع
١٢.	التقطعات في الطرقات العامة .	توجيه رسالة لرئيس الوزراء للإيضاح وطلب تقرير مفصل حول الموضوع
١٣.	النقاط العسكرية التي لم ترفع حتى الآن وفق المرحلة الأولى من المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية المزمدة .	توجيه رسالة لرئيس الوزراء للإيضاح وطلب تقرير مفصل حول الموضوع

د- القضايا العامة التي ناقشها المجلس :

م	الاسم	الإجراء الذي أتخذته المجلس
١.	تقرير وتوصيات لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة حول تقييمها لمصروفات وإيرادات صندوق النشء والشباب والرياضة لعام ٢٠٠٩م.	توجيه رسالة إلى الأخ/ رئيس الوزراء مع إرفاق توصيات المجلس للإطلاع والتوجيه بتنفيذها
٢.	توصيات لجنة الدفاع والأمن حول تظلم خريجي المعهد الفني للقوات الجوية.	توجيه رسالة إلى الأخ/ رئيس الوزراء مع إرفاق توصيات المجلس للإطلاع والتوجيه بتنفيذها
٣.	تقرير وتوصيات لجنة الدفاع والأمن حول تظلم خريجي الجامعات من منتسبي القوات المسلحة والأمن.	توجيه رسالة إلى الأخ/ رئيس الوزراء مع إرفاق توصيات المجلس للإطلاع والتوجيه بتنفيذها
٤.	تقرير وتوصيات اللجنة الخاصة بالنزول الميداني إلى مطار صنعاء الدولي.	توجيه رسالة إلى الأخ/ رئيس الوزراء مع إرفاق توصيات المجلس للإطلاع والتوجيه بتنفيذها
٥.	تقرير وتوصيات لجنة النقل والاتصالات حول زيارتها الميدانية إلى محافظة الحديدة.	توجيه رسالة إلى الأخ/ رئيس الوزراء مع إرفاق توصيات المجلس للإطلاع والتوجيه بتنفيذها

م	الاسم	الإجراء الذي أتخذه المجلس
٠٦	تقرير وتوصيات لجنة الزراعة والري حول أوضاع الصيادين في البحر الأحمر.	توجيه رسالة إلى الأخ/ رئيس الوزراء مع إرفاق توصيات المجلس للإطلاع والتوجيه بتنفيذها
٠٧	التقرير التكميلي وتوصيات لجنة الخدمات حول دراستها لموضوع المديونية التي للمؤسسة العامة للكهرباء لدى الغير .	توجيه رسالة إلى الأخ/ رئيس الوزراء مع إرفاق توصيات المجلس للإطلاع والتوجيه بتنفيذها
٠٨	موضوع مشروع تحلية مياه محافظتي تعز واب	توجيه رسالة إلى الأخ/ رئيس الوزراء لتوجيه الجهات المختصة بسرعة إستكمال إجراءات تنفيذ المشروع
٠٩	موضوع الإشكالات القائم بين النقابات ووزارة التربية والتعليم .	توجيه رسالة من قبل الأخ / رئيس المجلس إلى الأخ/ رئيس مجلس الوزراء لحث الوزراء المعنيين بوضع الحلول المناسبة بما يؤدي إلى إستقرار العملية التربوية

هـ - الأسئلة الموجهة من قبل الأخوة أعضاء المجلس للجانب الحكومي التي لم يتم الرد عليها ، والموضحة بالجدول التالي :

م	الوزير المعني بالسؤال	عدد الأسئلة الموجهة لكل وزير	تاريخ السؤال	عدد رسائل طلب الحضور		مدى استجابة الحكومة للرد على الأسئلة
				الحضور	عدم حضور	
٠١	وزير الإعلام وزير حقوق الإنسان	١	٢٠١٢/١/٨م	٦	٥	١
٠٢	وزير الإدارة المحلية	١	٢٠١٢/١/١م	٢	١	١
٠٣	وزير الصناعة والتجارة	١	٢٠١٢/٩/٢٢م	٥	٥	-
٠٤	وزير الأشغال العامة والطرق	٤	٢٠١٢/٣/١٨م ٢٠١٢/٧/٢م ٢٠١٢/٩/١٢م ٢٠١٢/١١/١٤م	٢٩	٢٣	٦
٠٥	وزير النفط والمعادن	٨	٢٠١٢/٣/١٩م ٢٠١٢/٦/٢٤م ٢٠١٢/٦/٢٦م ٢٠١٢/٩/٥م ٢٠١٢/١٢/٥م ٢٠١٢/٩/١٢م ٢٠١٣/١/١٢م ٢٠١٣/٤/١م	٢٩	٢٤	٥
٠٦	وزير التربية والتعليم	٢	٢٠١٢/١١/١٣م ٢٠١٢/١١/١٤م	٤	٤	٠
٠٧	وزير الخارجية	٦	٢٠١٢/٦/٩م ٢٠١٢/٩/٢٢م ٢٠١٢/١٢/١٥م ٢٠١٢/١٢/٣٠م ٢٠١٢/١٢/٣١م ٢٠١٣/١/١٨م	١٢	٦	٦
٠٨	وزير الداخلية	١٢	٢٠١٢/١/٥م ٢٠١٢/٣/٢٠م ٢٠١٢/٦/١٦م ٢٠١٢/٦/١١م ٢٠١٢/٦/٣٠م ٢٠١٢/٩/١٠م	٤١	٣٩	٢

م	الوزير المعني بالسؤال	عدد الأسئلة الموجهة لكل وزير	تاريخ السؤال	عدد رسائل طلب الحضور	مدى استجابة الحكومة للرد على الأسئلة	
					إعتذار	عدم حضور
			م٢٠١٢/١٢/٣ م٢٠١٢/١٢/١٦ م٢٠١٣/١/١ م٢٠١٣/١/١٣ م٢٠١٣/٣/٢٣ م٢٠١٣/٤/٢			
٩.	وزير الكهرباء والطاقة	٥	م٢٠١٢/٦/١٦ م٢٠١٢/٩/٢٣ م٢٠١٢/١٢/١١ م٢٠١٣/١/٧	١٤	٩	٥
١٠.	وزير الشؤون القانونية	١	م٢٠١٢/١٢/٣١	٢	١	١
١١.	وزير الزراعة والري	١	م٢٠١٢/١/٨	٢	١	١
١٢.	وزير الثروة السمكية	١	٢٠١٣/١/١	٢	٢	-
١٣.	وزير الدفاع	٦	م٢٠١٢/١١/١٩ م٢٠١٢/١١/٢١ م٢٠١٢/١٢/٥ م٢٠١٢/١٢/١٥ م٢٠١٣/١/١ م٢٠١٣/١/٧	٩	٩	-
١٤.	وزير الأوقاف والإرشاد	١	م٢٠١٢/١٢/٤	٢	٢	-
١٥.	وزير المياه والبيئة	٢	م٢٠١٢/٦/٢٦ م٢٠١٢/١٢/٢٩	٤	٤	-
١٦.	رئيس مجلس الوزراء	١٩	للفترة من م٢٠١٢/٣/٢٨ م٢٠١٣/٣/٢٦	٤٣	٤٣	-
١٧.	رئيس وأعضاء الحكومة	١	م٢٠١٢/١/١	٥	٥	-

والمرفق رقم () يوضح الأسئلة التي لم يتم الرد عليها :

و- الاستجابات التي طرحت من قبل أعضاء المجلس للجانب الحكومي ، وكيفية التعااطي معها :

م	موضوع الاستجواب	مقدم الاستجواب	تاريخه	الجهة المقدم لها الاستجواب	الإجراءات التي تمت
١.	ما تم تنفيذه للمرحلة الأولى من المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية	عبده محمد بشر	٢٠١٢/٢/٢٧ م	رئيس مجلس الوزراء	تم سحبه من قبل مقدم الاستجواب
٢.	القيام بالتفاوض والتوقيع على الشيكات والمعاملات الخاصة بوزارة الكهرباء والطاقة دون أي مسوغ قانوني. القيام بفتح خطاب اعتماد لما يقارب (٣٢) مليون دولار لأحد تجار بيع الطاقة الكهربائية قبل قيامه تركيب المحطات... الخ. القيام بتجنيد مبالغ مالية كبيرة في حسابات خاصة من موازنات بعض الجهات مع العلم بأن هذا العمل مخالف للدستور والقانون.. إلى آخر الإستجواب.	عبده محمد بشر	٢٠١٢/١١/٢٧ م	وزير المالية	تم الرد
٣.	حول قضية المغتربين والصيادين وتقصير الوزراء المعنيين في أداء عملهم.	عبده محمد بشر	٢٠١٣/٣/٢٦ م	وزير المغتربين+الخارجية.	عدم حضور الوزيرين جلسة يوم الأثنين الموافق ٢٤/٦/٢٠١٣ م.
٤.	قضايا شراء الطاقة والمشاريع الهامة والرئيسية والتعيينات والمديونية والفاقد وقطاع الغيار والصيانة والتفريط بالمال العام.	عبدالكريم جدبان	٢٠١٣/٣/٢٣ م	وزير الكهرباء والطاقة	- ناقش المجلس الإستجواب بحضور وزير الكهرباء وفي نهاية النقاش أقر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الخدمات بالإضافة إلى عدد من أعضاء المجلس للإطلاع على الاستجواب والردود على ما جاء في الاستجواب . - عقدت اللجنة اجتماعات وطلبة جملة من البيانات والمعلومات من الأخ/ الوزير في أكثر من رسالة .. إلا أن اللجنة لم يتم موافقتها ببيانات حول ما طلبته حتى الآن .
٥.	تجنيد مائتين ألف جندي حسب توضيح وزير الدفاع بدون عمله وخارج الوزارة.. إلى آخر الإستجواب.	عبدالكريم جدبان	٢٠١٣/٤/٣ م	رئيس مجلس الوزراء وزراء كلاً من: (الداخلية ، الدفاع ، المالية ، التربية والتعليم ، الخدمة المدنية والتأمينات).	حضر وزير الخدمة ونوقش الاستجواب
٦.	محاولة الإعتداء على مقدم الاستجواب من قبل مجموعة من أفراد سرية تتبع قوات مكافحة الشغب التابعة للأمن المركزي أمام بوابة مجلس الوزراء .	أحمد سيف حاشد	٢٠١٣/٣/٢٤ م	وزير الداخلية	تم الرد

ز- أهم مذكرات التخاطب بين المجلس والحكومة ومدى استجابة الحكومة لها .

م	تاريخ الرسالة	موضوع الرسالة	الملاحظات
١	٢٠١٢/١/٤	رسالة رئيس المجلس إلى الأخ/ وزير الداخلية بموافقة المجلس بتقرير مفصل حول بعض الخروقات الأمنية ومنها إطلاق نار في عدد من أحياء أمانة العاصمة مما تسبب في مقتل عدد من المواطنين .	لم يتم الرد
٢	٢٠١٢/١/٤	رسالة رئيس المجلس إلى الأخ/ وزير الدفاع بموافقة المجلس بتقرير تفصيلي حول حادث انقلاب قارب عسكري ينقل (١٧) فردا من ضباط وصف وجنود وأفراد حماية (جزيرة زقر) مما أدى إلى وفاة كثير ممن كانوا على متن القارب .	لم يتم الرد
٣	٢٠١٢/٧/١٤	رسالة من أمين عام المجلس إلى الأخ/ وزير الدفاع والداخلية للإطلاع واتخاذ الإجراءات بشأن تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية حول أحداث مديرية المنصورة محافظة عدن .	رفع التقرير لوزير الدفاع والداخلية ، ولم يتم موافقة المجلس بالإجراءات المتخذة
٤	٢٠١٢/١١/٨	رسالة رئيس المجلس إلى الأخ/ وزير الداخلية بموافقة المجلس بالتفصيل حول شحنة الأسلحة المضبوطة في ميناء عدن.	لم يتم الرد
٥	٢٠١٢/٥/٥	رسالة رئيس المجلس إلى الأخ/ رئيس الوزراء بموافقة المجلس بتقريرين حول موضوع اختراق الطائرات الأمريكية للأجواء اليمنية وكذا تكرار ادخال شحنات الأسلحة إلى البلاد بطريقة غير مشروعة .	لم يتم الرد
٦	٢٠١٣/٥/١٢	رسالة رئيس المجلس إلى الأخ/ رئيس الوزراء بتسليم الجناة الذين اعتدوا على الأخ /احمد سيف حاشد والجرحى إلى النيابة.	الموضوع في إطار المتابعة بين المجلس والحكومة والنيابة
٧	٢٠١٢/٦/١٠	رسالة رئيس المجلس إلى الأخ/ وزير الداخلية للحضور والإيضاح حول مأتم اتخاذه بشأن الحادث الإرهابي الذي حصل في ميدان السبعين يوم ٢١/٥/٢٠١٢ .	اعتذر وزير الدفاع والداخلية لحين إنتهاء التحقيق .
٨	٢٠١٢/٩/٥	رسالة رئيس المجلس إلى الأخ/ وزير الداخلية لطلب الحضور والإيضاح حول استشهاد عدد من المواطنين من أبناء قبله محافظة البيضاء نتيجة قصفهم بطائرة بدون طيار وما حدث للدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني وما حدث للدكتور واعد باذيب ..	أعتذر الوزير عن الحضور لإنشغاله
٩	٢٠١٢/٩/٩	رسالة رئيس المجلس للأخ/ وزير الداخلية لطلب حضوره إلى المجلس للإيضاح عن القضايا الأمنية المحددة في تقرير اللجنة الخاصة بتحديد القضايا الأمنية .	أعتذر الوزير نظرا لمستجدات وحدوث قضايا أمنية جديدة
١٠	٢٠١٢/١١/٢٧	رسالة رئيس المجلس إلى الأخ/ وزير الدفاع لطلب الحضور لمناقشة تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بتحديد القضايا الأمنية المطلوب الإيضاح عنها والخروقات والتفجيرات التي حدثت في عدد من محافظات الجمهورية وما حدث أثناء خروج عدد من المشاركين في احتفالات عاشوراء	عدم الرد
١١	٢٠١٢/١٢/٢٦	رسالة رئيس المجلس إلى الأخ/ رئيس الوزراء بطلب حضور وزير الداخلية لمناقشة قضية الاغتيالات في عدد من محافظات الجمهورية .	أعتذر الوزير عن الحضور
١٢	٢٠١٢/٤/١	رسالة رئيس المجلس إلى الأخ/ وزير المالية لمناقشة قضية صرف مرتبات موظفي محافظة حجة .	اعتذر نائب الوزير بسبب سفر الوزير
١٣	٢٠١٣/٥/١١ ٢٠١٣/٦/١٥	مذكرتين من أمين عام مجلس النواب إلى وزير الشؤون القانونية بشأن طلب حضوره لتقديم مشروع قانون حماية المبلغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد ومشروع تعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٤م الخاص بالأحكام العامة للمخالفات ، ومشروع قانون الحماية لمنتسبي الأمن والمحالة من الحكومة من إلى المجلس .	اعتذر الوزير حتى يتم حضور جميع الكتل البرلمانية
١٥	٢٠١٣/٥/٢٧	رسالة رئيس المجلس إلى الأخ/ رئيس الوزراء بشأن طلب حضور وزير الكهرباء ووزير الأشغال لمناقشة التقرير التكميلي للجنة الخدمات حول نتائج زيارتها الميدانية إلى جزيرة سقطرى .	لم يحضر وزير الكهرباء والطاقة ولا زال التقرير التكميلي بالمجلس
١٦	٢٠١٣/٦/١٨	رسالة رئيس المجلس إلى الأخ/ رئيس الوزراء لطلب حضور وزير الإعلام للإيضاح حول أسباب عدم بث خبر المجلس في جلسة يوم الأحد ١٦/٦/٢٠١٣ في وسائل الإعلام الرسمية .	لم يتم الحضور

ح- أهم التوصيات التي أقرها المجلس حول العديد من المواضيع ومدى تنفيذ الحكومة لهذه التوصيات منها :

١- التوصيات الخاصة بالموازنات العامة للعام ٢٠١٣م (ما يتعلق بالبيان المالي): كان رد الجانب الحكومي (وزارة المالية) كما يلي :

التوصيات	رد الجانب الحكومة على تنفيذ توصيات المجلس خلال الفترة يناير/أبريل ٢٠١٣م	ملاحظات المجلس
الإسراع في معالجة الاختلالات الأمنية بما يحقق الأمن والاستقرار وجعل هذه القضية من أهم أولويات الحكومة في الفترة القادمة.	وزارة الداخلية	رغم أهمية هذه التوصية ، إلا أن الحكومة لم ترفع أي تقارير تنفيذ هذه التوصية .
اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحسين بيئة ومناخ الاستثمار ومعالجة المشكلات والمعوقات التي تواجه الاستثمارات المحلية والأجنبية.	تتخذ الحكومة العديد من الإجراءات في هذا الجانب كان آخرها معالجة مشكلة فوارق الأسعار للمقاولين بما يمكن من استكمال تنفيذ مشاريع البنية التحتية المعتمدة بالموازنة العامة	جاء الرد بعيداً كل البعد عن توصية المجلس ، حيث وتنفيذ هذه التوصية تتطلب العديد من الإجراءات .
محاصرة العجز لتأمين الاستقرار الاقتصادي اللازم للنمو ، من خلال ضبط الإنفاق الجاري وإلغاء النفقات غير الضرورية وتنمية الموارد الذاتية غير النفطية وفقاً لما جاء في البيان المالي وما تضمنته ردود الحكومة بهذا الخصوص.	تعمل الحكومة جاهدة في تنمية الإيرادات الذاتية وخصوصاً الضريبة والجمركية والتي زادت بنسبة (٤١,١٪) للفترة يناير/مايو ٢٠١٣م عن الفترة المقابلة لها في عام ٢٠١٢م .	جاء رد وزارة المالية مبالغاً في نسبة تنمية الإيرادات الضريبية والجمركية .. حيث أن نسبة الزيادة بحسب التنفيذ الفعلي للفترة يناير- أبريل/٢٠١٣م بلغت ما نسبته (٢٠٪) ، وهذه الزيادة ترجع إلى ضرائب المرتبات سواءً للتوظيف الجديد أو للعلاوات التي صرفت في النصف الثاني من عام ٢٠١٢م .
الوقوف بجديّة أمام ظاهرة تنامي الدين المحلي الذي أصبح يشكل رقماً كبيراً إضافة إلى فوائده التي تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة سنة بعد أخرى وهو ما يهدد استدامة واستقرار المالية العامة .	تعتبر هذه التوصية هدف استراتيجي تسعى وزارة المالية لتحقيقه في المستقبل ولكن في الوقت الراهن ولظروف استثنائية تتمثل في تدني حجم الموارد العامة نظراً لما تتعرض له أنابيب النفط من اعتداءات متكررة في ظل تزايد حجم النفقات العامة ومحدودية التمويل من الموارد الأجنبية المتمثلة بالمنح والمساعدات وتزايد عجز الموازنة فإنه لا يمكن السيطرة على تنامي الدين العام الداخلي في الوقت الحاضر والعمل متداخل بين القطاعات .	بالرغم من خطورة هذه المديونية وأثرها على استدامة المالية العامة ، إلا أن رد وزارة المالية جاء سلبياً في هذا الجانب .. حيث أشار إلى عدم القدرة على السيطرة على هذه المديونية وتنميتها خلال السنوات القادمة ، حيث والمؤشرات المتوفرة عن العام ٢٠١٣م تؤكد ارتفاع هذه المديونية والناجمة عن الزيادة المحققة والمتوقعة في عجز عام ٢٠١٣م .

٢- التوصيات الخاصة بالموازنات العامة للدولة للعام ٢٠١٣م (ما يتعلق بالسلطة المركزية): كان رد الجانب الحكومي (وزير المالية) كما يلي :

التوصيات	رد الجانب الحكومة على تنفيذ توصيات المجلس خلال الفترة يناير/أبريل/٢٠١٣م	ملاحظات المجلس
إلتزام الحكومة بضرورة معالجة الإختلالات القائمة في هيكل الموازنة العامة وذلك من خلال ترشيد وخفض النفقات الجارية وتنمية الموارد النفطية وغير النفطية .	تم الأخذ في الاعتبار أثناء المراجعة الارتباط بالقرارات والتوجيهات المتعلقة بترشيد وخفض النفقات الجارية .	من خلال التنفيذ الفعلي للفترة (يناير- أبريل/٢٠١٣م) فقد بلغ الإنفاق الجاري (٦٧٤) مليار ريال بزيادة (٢١٦) مليار بنسبة (٤٧٪) مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٢م البالغة (٤٥٨) مليار ريال ، بينما انخفض الإنفاق الاستثماري سواء بالمقارنة مع ما تم إنفاقه في نفس الفترة من عام ٢٠١٢م أو بالمقارنة مع الربط المقدر في عام ٢٠١٣م .
<p>على الحكومة العمل على رفع كفاءة تحصيل الموارد الضريبية والجمركية ووضع الآليات الكفيلة بتحصيل تلك الموارد وذلك من خلال :</p> <p>أ- تطوير وتحديث الإدارة الضريبية والجمركية</p> <p>ب- التطبيق الكامل للقوانين الضريبية والجمركية وفي مقدمتها قانون ضريبة المبيعات .</p> <p>ج- إتخاذ الإجراءات القانونية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي وتعزيز إجراءات الرقابة على المنافذ الجمركية .</p> <p>د- محاسبة كل المتهربين من المكلفين والمقصرين من المسؤولين في تحصيل تلك الموارد .</p>	<p>• القيام بتدريب وتأهيل الكادر العامل في مصلحتي الضرائب والجمارك من خلال :</p> <p>١- تدريب وتأهيل الكادر الفني العامل الحالي في مصلحتي الجمارك من غير المؤهلين .</p> <p>٢- بالنسبة للتوظيف الجديد في مصلحتي الضرائب والجمارك تم مراعاة أن يكون بحسب الاحتياجات والتخصصات المؤهلة المحاسبية والفنية لتأسيسه كادر فني قادر على القيام بالمهام والواجبات اللازمة حيث أن تنفيذ الفقرة (١، ٢) ستساعد على انجاز الإجراءات الفنية بنسبة عالية ويحد من نمو ملفات التراكم في مصلحة الضرائب وسوف يحسن من إجراءات المعاينة والتمن في مصلحة الجمارك .</p> <p>• حوسبة مصلحتي الضرائب والجمارك من خلال :</p> <p>١. مع ما يتطلب ذلك من إعادة النظر في الدورات المستندية الحالية وبما يتضمن الحصول على المخرجات المطلوبة إحصائياً لتساعد متخذ القرار في جميع المستويات الإدارية المحلية .</p> <p>٢. إعداد الأدلة الإرشادية لأعمال</p>	<p>أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الجانب والتي تم الإسهاب في شرحها لم تكن بالمستوى المطلوب ، ولا تتناسب مع أهمية موضوع ومضمون توصيات المجلس ، علاوة على عدم التنفيذ الكامل لتوجيهات فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية بشأن الضريبة العامة على المبيعات .</p>

ملاحظات المجلس	رد الجانب الحكومة على تنفيذ توصيات المجلس خلال الفترة يناير/أبريل ٢٠١٣م	التوصيات
	<p>الإجراءات الفنية في كلا من مصلحتي الضرائب والجمارك تمهيدا لعملية الحوسبة .</p> <p>٣. العمل على سهولة تدفق البيانات بين مصلحة الضرائب والجمارك والوزارات والجهات ذات العلاقة وذلك من خلال الربط الشبكي .</p> <ul style="list-style-type: none"> • تم إصدار قانون ضرائب الدخل الجديد رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م وتم تنفيذه من قبل مصلحتي الضرائب والجمارك ومنذ العام ٢٠١٠ • تم إصدار قانون لتنفيذ التوصيات رقم (١٤) لسنة ١٩٩٠م بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م، والمقترح لتنفيذ التوصيات البيئية المناسبة من أجل المزايا والتسهيلات التي يتضمنها مردودا ايجابيا تساعد في زيادة حجم الحصيلة . • تم إصدار قانون الاستثمار الجديد رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠م بالنسبة لتطبيق قانون ضريبة المبيعات يتم التنفيذ عمليا للآتي: <p>أ) العمل بالاتفاقية المبرمة بين مصلحة الضرائب والقطاع الخاص .</p> <p>ب) العمل بموجب توجيه الأخ/ رئيس الجمهورية بالآلية الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحسب ضريبة المبيعات والقيمة المضافة بالمنافذ الجمركية على البضائع المستوردة والخاضعة للضريبة من قبل المستوردين الذين تقل مبيعاتهم السنوية عن (٢٠٠) مليون ريال ونسبة ١٠٪ منها ٥٪ ضريبة مبيعات ٥٪ قيمة مضافة بموجب المقترح المقدم من القطاع الخاص، والإجراءات المقترحة سرعة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المعدل واستكمال إصدار القرارات المنظمة لتنفيذ القانون. - يطبق القانون على المكلفين الذين تبلغ مبيعاتهم (٢٠٠) مليون ريال فأكثر بآلياته الكاملة وعليهم تقديم 	

ملاحظات المجلس	رد الجانب الحكومة على تنفيذ توصيات المجلس خلال الفترة يناير/أبريل ٢٠١٣م	التوصيات
	<p>إقراراتهم وفقاً لأحكامه بموجب جداول تعدها مصلحة الضرائب .</p> <p>- فيما يتعلق بالبيضائع المحلية تحصل الضريبة على القيمة المضافة للمكلفين الذين تقل مبيعاتهم عن (٢٠٠) مليون ريال بنسبة ٦٪ .</p> <p>ج) يتم العمل بموجب المحضر الموقع بين مصلحة الضرائب والجمارك الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٥م بشأن آلية تنفيذ قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٩) لسنة ٢٠١١م وتعديلاته والإجراءات المقترحة حسب توجيه الأخ/ رئيس الجمهورية (حفظه الله) في الآتي:</p> <p>- يتم التعاقد مع شركة فاحصة للبيضائع قبل الشحن خاصة في المناطق الرئيسية للتصدير لليمن (الإمارات العربية المتحدة- السعودية - الصين - شرق آسيا... الخ) وتسى وزارة المالية انه لتنفيذ ذلك يجب أن تكون هناك جدوى اقتصادية بين تكلفة عقود تلك الشركات والقيمة المضافة (الفارق) بين حجم الإيرادات الناتجة بعد إجراءات التعاقد وقبل إجراء التعاقد (الوضع الحالي لآلية القيمة والتمن المنفذ بالمنافذ الجمركية بشرط أن يواكب ذلك مكافحة حادة للتهريب الجمركي من قبل الجهات المختصة .</p> <p>- القيام بتفعيل من خلال مجموعة من الإجراءات منها :</p> <ul style="list-style-type: none"> • مواصلة العمل لإصدار قوانين مكافحة التهريب الضريبي والتهرب الجمركي وتفعيلها بالتنفيذ مع قيام الجهات ذات العلاقة بدورها المنوط في ذلك (الجهات الأمنية العسكرية) • العمل على تفعيل ذلك من خلال عدة إجراءات منها : <p>- تفعيل مبدأ الثواب والعقاب .</p>	

ملاحظات المجلس	رد الجانب الحكومة على تنفيذ توصيات المجلس خلال الفترة يناير/أبريل/٢٠١٣م	التوصيات
	<ul style="list-style-type: none"> - قناعة مبدأ والتزام الشخصيات الاجتماعية وأفراد المجتمع بقوانين الضرائب والجمارك وأهمية دفع تلك الإيرادات . - قيام الجهات الأمنية والضبطية بدورها في متابعة المكلفين المقصرين في دفع تلك الموارد وكذا المسئولين المقصرين في تحصيلها . 	
<p>لم تتخذ الحكومة أي إجراءات فعّالة في تحسين النفقات وزيادة تحصيل الإيرادات بما يكفل تخفيض العجز، حيث أن المؤشرات للتنفيذ الفعلي للفترة (يناير- أبريل/٢٠١٣م) قد ظهرت عجز بحوالي (٢٦١) مليار، في حين أن التنفيذ الفعلي لنفس الفترة من العام ٢٠١٢م قد حققت فائض (٣٢.٧) مليار ريال، علماً أن ذلك العجز كان سيرتفع بمبلغ الوفرة المحقق في الإنفاق الرأسمالي البالغ (٦٠) مليار ريال.</p>	<p>يتم العمل على تنمية الموارد العامة وخصوصاً الذاتية منها لما من شأنه تخفيض عجز الموازنة والذي بلغ خلال الفترة (يناير- مايو) ٢٠١٣م (٢٦١) مليار ريال مقارنة بمبلغ (٢٨٥) مليار ريال المقدر لنفس الفترة في موازنة ٢٠١٣م، كما اقتصر تمويل هذا على مصادر تمويل محلية غير تضخمية والمتمثلة في أذون الخزانة والسندات الحكومية بما يكفل عدم تجاوز العجز للحدود الآمنة .</p>	<ul style="list-style-type: none"> - على الحكومة العمل على تخفيض عجز الموازنة بما يكفل عدم تجاوزه للحدود الآمنة . - إلتزام الحكومة بعدم القيام بتمويل عجز الموازنة من مصادر تضخمية وغير آمنة والعمل على ترشيد الإنفاق وتنمية الموارد .
<p>أظهرت التنفيذ الفعلي للفترة (يناير- أبريل/٢٠١٣م) عدم إلتزام الحكومة بتنفيذ توصية المجلس في هذا الجانب، حيث بلغ التنفيذ الفعلي للإنفاق الاستثماري للفترة (يناير- أبريل/٢٠١٣م) مبلغ (٢١) مليار ريال بنسبة (٢٦%) من الربط المقدر لنفس الفترة، علماً أن ما تم إنفاقه في وحدات السلطة المركزية خلال تلك الفترة لم يتجاوز مبلغ (٩.٣) مليار ريال بوفر نسبته (٨٣.٥%) من إجمالي الربط المقدر لتلك الفترة والبالغ (٥٦.٢) مليار ريال .</p>	<p>تقوم وزارة المالية بتنفيذ البرامج الاستثمارية بناء على الطلبات المرفوعة إليها من الجهات والمستكملة إجراءاتها القانونية وبالنسبة لفوارق الأسعار فقد عالجاها قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠) لعام ٢٠١٣م بشأن الموافقة على الآلية الخاصة بتنفيذ المعالجات السعرية الناتجة عن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية البترولية.</p>	<p>إلتزام الحكومة بتنفيذ البرنامج الاستثماري المقرر في موازنة عام ٢٠١٣م وسرعة إكمال تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ ومعالجة موضوع فوارق الأسعار الناتجة عن رفع سعر مادة الديزل والخاصة بقطاع المقاولات خلال فترة لا تتجاوز نهاية شهر فبراير/٢٠١٣م .</p>

ملاحظات المجلس	رد الجانب الحكومة على تنفيذ توصيات المجلس خلال الفترة يناير/أبريل ٢٠١٣م	التوصيات
<p>بالرغم مما ورد في رد وزارة المالية بشأن تنفيذ توصية المجلس في هذا الجانب ، إلا أن الواقع أظهر خلاف ذلك .. وبحسب تقرير البنك المركزي تدني السحوبات من المنح والقروض الخارجية .. فقد لوحظ إستمرار تدني القدرة الاستيعابية من المنح والقروض الخارجية خلال عام ٢٠١٢م ، حيث بلغ إجمالي ما تم سحبه من تلك التمويلات خلال العام ٢٠١٢م مبلغ (٤٩٦.٣) مليون دولار بنسبة (١٢٪) من إجمالي القروض والمنح المتاحة خلال العام ٢٠١٢م البالغة (٤١١٤.٩) مليون دولار .</p>	<p>قيام قطاع العلاقات الخارجية ممثلة بالإدارة العامة للدين الخارجي باتخاذ العديد من الخطوات لتحسين أداء إدارة الدين الخارجي بما يحقق رفع القدرة الاستيعابية للتمويل الخارجي أهم هذه الخطوات:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١ . تقوم وزارة المالية بمتابعة أعمال المشاريع من خلال المشاركة في لجان تسيير المشاريع والزيارات الميدانية لمتابعة سير التنفيذ وتذليل الصعوبات . ٢ . تقوم وزارة المالية بالمشاركة مع البعثات الأجنبية التي تزور بلادنا بصورة مستمرة للإطلاع على سير تنفيذ وتقييم أداء تلك المشاريع . ٣ . قامت وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتسهيل وتبسيط الإجراءات من خلال تمرير طلبات السحب من المشاريع إلى وزارة المالية مباشرة دون المرور بوزارة التخطيط عدا الطلبات الخاصة المرتبات والتغذيات والدراسات الاستشارية. ٤ . قامت وزارة المالية بإنشاء نظام المصرف الالكتروني من القروض والمساعدات (LGMIS) لتسهيل وتبسيط الإجراءات . ٥ . إنشاء نظام الدين والتحليل المالي (DMFIS) بين كلاً من وزارة المالية والبنك المركزي والتخطيط الذي يعمل على استخراج تقارير موحدة عن المديونية. 	<p>على الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات المستفيدة من القروض وضع الآليات التنفيذية وتبسيط الإجراءات للإستفادة المثلى من المنح والقروض الخارجية المخصصة للمشاريع التنموية المختلفة وبما يكفل كسب ثقة المانحين وسرعة السحب من تلك الموارد ومحاسبة الجهات المتسببة في عدم الإستفادة من تلك المنح والقروض .</p>

ملاحظات المجلس	رد الجانب الحكومة على تنفيذ توصيات المجلس خلال الفترة يناير/أبريل/٢٠١٣م	التوصيات
لم تقم الحكومة بإتخاذ أي إجراءات لتنفيذ هذه التوصية بالرغم من عدم التزام الحكومة بقانون المناقصات والمزايدات عند توقيع عقود شراء الطاقة.	يتم التوقيع على عقود شراء الطاقة من قبل المؤسسة العامة للكهرباء ووزير الكهرباء والطاقة وتعهد تلك العقود من قبل دولة رئيس مجلس الوزراء.	فيما يخص شراء الطاقة الكهربائية .. توصي اللجنة بالآتي : أ- على الحكومة إعادة النظر في عقود شراء الطاقة الكهربائية بما يكفل الحصول على أفضل الأسعار التنافسية لتلك العقود ، وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات.
يشير الرد إلى عدم مبالاة الحكومة بتنفيذ توصيات المجلس في هذا الجانب ، حيث لم تلزم الحكومة الأجهزة المختصة للوقوف على تلك المخالفات ..	إن تقوم الأجهزة الرقابية التحقق من ذلك وفي حالة من يثبت تورطهم يتم إحالتهم إلى الجهات المختصة ومنها إلى القضاء .	ب- محاسبة المسؤولين عن إبرام العقود المخالفة للقانون وإحالتهم للقضاء .
عدم موافاة المجلس بأي تقارير في هذا الجانب بالرغم من انخفاض القدرة الأسمية للمحطات الكهربائية التابعة للدولة من (٩٢٠) ميغاوات إلى (٤١٥) ميغاوات .	تقع المسؤولية في تأهيل المحطات الكهربائية على وزارة الكهرباء والطاقة.	ج- على الحكومة إعادة تأهيل المحطات الكهربائية القائمة بما يضمن تشغيلها بكامل طاقتها الإنتاجية وذلك خلال مدة أقصاها نهاية يونيو/٢٠١٣م ، وموافاة المجلس عن ما تم إنجازه بهذا الشأن نهاية .
يشير الرد إلى عدم قيام الحكومة بدراسة توصيات المجلس ، وتوجيه الجهات المعنية بتنفيذها كلاً بحسب الإختصاص وتقديم تقارير إلى المجلس بذلك .	تتولى وزارة الكهرباء والطاقة إنشاء المحطات الغازية (٢، ٣) في مأرب ومعبر والمحطات التي تعمل بالرياح وغيرها .	د- على الحكومة الإسراع في إنشاء المحطات الغازية (٢، ٣) في مأرب ومعبر والمحطات التي تعمل بالرياح وغيرها مع ضرورة إيجاد حلول استراتيجية مستقبلية لسد العجز في الطاقة الكهربائية من خلال إنشاء محطات إنتاج الطاقة الكهربائية تعمل بالوقود منخفض الكلفة .

ملاحظات المجلس	رد الجانب الحكومة على تنفيذ توصيات المجلس خلال الفترة يناير/أبريل ٢٠١٣م	التوصيات
<p>يشير الرد إلى عدم قيام الحكومة بدراسة توصيات المجلس ، وتوجيه الجهات المعنية بتنفيذها كلاً بحسب الإختصاص وتقديم تقارير إلى المجلس بذلك .</p>	<p>تتولى شركة النفط اليمنية توزيع المشتقات النفطية على مستوى المحافظات بحسب المخصصات السنوية المعتمدة .</p>	<p>٢- فيما يخص المشتقات النفطية .. توصي اللجنة بالآتي : أ- إعادة النظر بالكميات المخصصة لمنطقة المخاء من المشتقات النفطية .. حيث تبين أن الكميات المخصصة للمخاء ولاسيما مادة الديزل تفوق الكميات المخصصة لبعض المحافظات .</p>
<p>يشير الرد إلى عدم قيام الحكومة بدراسة توصيات المجلس ، وتوجيه الجهات المعنية بتنفيذها كلاً بحسب الإختصاص وتقديم تقارير إلى المجلس بذلك .</p>	<p>يتم تخصيص كميات المشتقات النفطية للجهات الحكومية كوزارة الدفاع بناء على اتفاق مشترك بين وزارة المالية قطاع التنظيم ومن ثم تقوم تلك الجهات الحكومية بتوزيع تلك المشتقات على أفرادها وليس لوزارة المالية أي دور في توزيع تلك المخصصات.</p>	<p>ب- إعادة النظر بالكميات المخصصة لبعض الجهات الحكومية بأكثر من حاجتها وإلغاء الكميات المخصصة مجاناً للأفراد من المشتقات النفطية بدون وجه حق.</p>
<p>يشير الرد إلى عدم قيام الحكومة بدراسة توصيات المجلس ، وتوجيه الجهات المعنية بتنفيذها كلاً بحسب الإختصاص وتقديم تقارير إلى المجلس بذلك .</p>	<p>قامت المؤسسة العامة للكهرباء بإعداد آلية للرقابة على الوقود ورفعها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة مشتركة من وزارة المالية والمؤسسة العامة للكهرباء في عام ٢٠١٠م للتأكد من تطبيق تلك الآلية على بعض محطات المؤسسة الرئيسية ومواقع شراء الطاقة .</p>	<p>ج- إعادة النظر بآليات الرقابة على الكميات المسلمة للكهرباء وإجراء دراسة تحدد الإحتياجات الفعلية للمحطات الرئيسية والفرعية من المشتقات النفطية للحد من الفساد في هذا الجانب وذلك خلال فترة شهرين ، وإلزام وزارة الكهرباء باستخدام عدادات عند إستلام كمية الديزل والمازوت.</p>
<p>يشير الرد إلى عدم قيام الحكومة بدراسة توصيات المجلس ، وتوجيه الجهات المعنية بتنفيذها كلاً بحسب الإختصاص وتقديم تقارير إلى المجلس بذلك .</p>	<p>تتولى شركة النفط اليمنية مراقبة كميات المشتقات النفطية المباعة بالأسعار العالمية لمختلف الجهات المستفيدة (الشركات النفطية -تموين البواخر - الطائرات ... الخ) .</p>	<p>د- إيجاد آلية فاعلة لمراقبة كميات المشتقات النفطية المباعة بالأسعار العالمية لمختلف الجهات المستفيدة (الشركات النفطية -تموين البواخر- الطائرات .. الخ) .</p>

ملاحظات المجلس	رد الجانب الحكومة على تنفيذ توصيات المجلس خلال الفترة يناير/أبريل ٢٠١٣م	التوصيات
يشير الرد إلى عدم قيام الحكومة بدراسة توصيات المجلس ، وتوجيه الجهات المعنية بتنفيذها كلاً بحسب الاختصاص وتقديم تقارير إلى المجلس بذلك .	تقوم شركة مصافي عدن بتزويد منشآت فروع شركة النفط اليمنية في المحافظات براً بالمشتقات النفطية المباعة للشركة ثم تقوم شركة النفط اليمنية بتزويد السوق المحلية بالمشتقات .	٥- إلزام وزارتي المالية والنفط بإبرام جميع العقود الخاصة بنقل المشتقات النفطية براً وبحراً وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية وإحالة جميع من ثبت تورطهم في تهريب المشتقات النفطية إلى القضاء .
يشير الرد إلى عدم قيام الحكومة بدراسة توصيات المجلس ، وتوجيه الجهات المعنية بتنفيذها كلاً بحسب الاختصاص وتقديم تقارير إلى المجلس بذلك .		٦- على الحكومة محاسبة من ثبت تورطهم بالتهريب للمشتقات النفطية وتقديمهم للمحاكمة .
يشير الرد إلى عدم قيام الحكومة بدراسة توصيات المجلس ، وتوجيه الجهات المعنية بتنفيذها كلاً بحسب الاختصاص وتقديم تقارير إلى المجلس بذلك .	وزارة الدفاع والداخلية وزارة الخدمة .	إلتزام الحكومة بإستكمال تطبيق نظام البصمة والصورة ، بما يكفل إزالة الأسماء الوهمية والمزدوجة في وزارتي الدفاع والداخلية وجهازي الأمن القومي والأمن السياسي خلال موعد أقصاه سبتمبر ٢٠١٣م ، مع إلزام وزارة الخدمة المدنية بموافاة مجلس النواب بتقارير ربعية تفصيلية عن مستوى تنفيذ نظام البصمة والصورة في وزارتي الدفاع والداخلية وبقية الأجهزة الأمنية .
بناءً على مذكرة الأخ/ رئيس مجلس النواب إلى الأخ/ رئيس مجلس الوزراء بتعيين مندوبي تلك الجهات في اللجنة ، فقد عقدت اللجنة عدد من اجتماعاتها في هذا الجانب .	لم تبلغ وزارة المالية بأي تخفيض للأثر المالي المترتب عن حالات الفرار أو التقاعد حتى تاريخه من قبل وزارة الدفاع والداخلية .	على الحكومة ممثلة بكل من وزارات الدفاع والداخلية ووزارة المالية إيقاف أي تجنيد جديد من بداية عام ٢٠١٣م وعدم التجنيد بدل الفرار أو التقاعد ، وعلى وزارتي الدفاع والداخلية وكافة الأجهزة العسكرية والأمنية إبلاغ وزارتي الخدمة المدنية والمالية أولاً بأول بتخفيض الاثر المالي المترتب عن حالات الفرار أو التقاعد .

ملاحظات المجلس	رد الجانب الحكومة على تنفيذ توصيات المجلس خلال الفترة يناير/أبريل/٢٠١٣م	التوصيات
يشير الرد إلى عدم قيام الحكومة بدراسة توصيات المجلس ، وتوجيه الجهات المعنية بتنفيذها كلاً بحسب الإختصاص وتقديم تقارير إلى المجلس بذلك .	وزارة الزراعة -وزارة النفط .	الإلتزام بتنفيذ ما تم التوافق عليه في اللجنة المشتركة المشكلة من الجانب الحكومي والبرلمان بشأن المزارعين وبحسب ما ذكر في تقرير اللجنة المشتركة أثناء مناقشتها رفع سعر الديزل وما تم تخصيصه في معدل (٤%) من الزيادة في سعر مادة الديزل لدعم المزارعين والصيادين ومحطات الكهرباء بالغاز .

٣- التوصيات الخاصة بالموازنات العامة للدولة للعام ٢٠١٢ م .

٤- التوصيات الخاصة بالبرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني .

٥- التوصيات الخاصة بإتفاقيات القروض والبرتوكولات والمعاهدات .

٦- التوصيات الخاصة بالقضايا العامة.

٧- التوصيات الخاصة بنتائج النزول الميداني من قبل لجان المجلس.

المرفق رقم () يوضح التوصيات التي لم يتم الرد على مدى مستوى التنفيذ حول المواضيع أعلاه.

من خلال استعراض وتحليل المواضيع المكونة لهذا المحور في فقراته السبع يتضح مدى حجم إختلالات علاقة حكومة الوفاق الوطني مع مجلس النواب من حيث عدم تنفيذ توصيات المجلس التي تلتزم بها ، وكذلك عدم الحضور والرد على أسئلة أعضاء المجلس وكذلك عدم تقديم التقارير التي يطلبها المجلس منها في عدة جوانب ، وهو الأمر الذي يعد تجاوزا للنصوص الدستورية والقانونية المنظمة للعلاقة وتحديد الصلاحيات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فالمواد الدستورية رقم (٦٢ ، ٩٢ ، ١٣٣) على سبيل المثال لا الحصر .

كما أن حكومة الوفاق الوطني لم تتعامل بصورة جادة ومسئولة مع نصوص المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية التي ألزمت حكومة الوفاق التي ستقود المرحلة الانتقالية العمل بمبدأ الشفافية والمسائلة والحكم الرشيد وهي الأهداف الغائبة عن حكومة الوفاق في تعاطيها مع المجلس والمواطنين بصورة عامة في كثير من أعمالها .

الأمر الذي يوجب إصلاح هذه الإختلالات والتعاطي الإيجابي مع السلطة التشريعية كون المرحلة التي يعيشها وطننا الحبيب توجب على السلطتين إيجاد علاقة تكاملية بينهما وفقا لمقتضيات المصلحة العامة .

■ الخاتمة :

إن المهام الوطنية الكبيرة المطلوب التعاطي معها وإنجازها خلال المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية والتي من أهمها : عقد المؤتمر الوطني للحوار الشامل ، وكذا إعادة هيكلة القوات المسلحة وتحقيق المصالحة الوطنية ، ومحاربة الإرهاب هي القضايا التي يتولى الأخ/ رئيس الجمهورية المشير/ عبد ربه منصور هادي إدارتها بصورة مباشرة لاشك أنها حققت وتحقق نجاحات وتقدم كبير نحو تحقيق أهدافها وغاياتها النهائية إنشاء الله ، وهو جهد يستحق منا في مجلس النواب ومن الشعب اليمني بصورة عامة كل الشكر والتقدير ودعم جهوده لتحقيق الأمن والإستقرار ، وما ينشده شعبنا العظيم .

إلا أنه وفي إطار القضايا ذات المسؤولية المباشرة المناطة بحكومة الوفاق الوطني خاصة بعد أن مضى على تشكيلها ما يقارب من (١٨) شهراً .. تبين أن مستوى أداء الحكومة لا يرتقي إلى مستوى التحديات القائمة ، مما عكس نفسه سلباً على مستوى تنفيذ الإلتزامات التي تضمنتها المبادرة الخليجية ، وكذا ماتضمنه برنامج الحكومة العام ، مما أوجب على مجلس النواب أن يقف وقفه تقيميته لأداء الحكومة في أهم الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية والخدمات ذات العلاقة المباشرة بحياة المواطنين ، والوصول إلى إيجاد رؤية تكاملية مشتركة لمعالجة السلبيات والقصور وإرساء علاقة صحية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تهدف إلى مساعدة ودعم حكومة الوفاق الوطني لمواجهة التحديات التي تواجه الوطن والتأكيد على العمل كفريق واحد هدفه تحقيق خدمة المواطن والمصلحة الوطنية العليا .

■ التوصيات :

- ١- يؤكد المجلس على ضرورة إلتزام حكومة الوفاق الوطني بتنفيذ جميع التوصيات الصادرة عنه ، وعلى وجه الخصوص التوصيات المتعلقة بالموازنات العامة للدولة لعامي ٢٠١٢م ، ٢٠١٣م والتي التزمت بها الحكومة أمام المجلس ، على أن تقدم الحكومة للمجلس تقارير ربع سنوية عن مستوى تنفيذ تلك التوصيات .
- ٢- يؤكد المجلس على ضرورة التزام حكومة الوفاق الوطني في تعاطيها مع المجلس وفقاً للنصوص الدستورية والقانونية واللائحية التي تنظم علاقة الحكومة بالمجلس .
- ٣- يؤكد المجلس على ضرورة قيام حكومة الوفاق الوطني بوضع حد للإعتداءات المتكررة على أنابيب النفط والغاز وأبراج الكهرباء وقطع الطرقات والإغتيالات ومحاسبة من يرتكب هذه الجرائم وفقاً للقوانين النافذة ، وبما يكفل حماية المنشآت العامة وتوفير الأمن والاستقرار والسكينة للمواطنين في عموم محافظات الجمهورية.
- ٤- يؤكد المجلس على ضرورة إلتزام حكومة الوفاق الوطني بأحكام القوانين واللوائح النافذة المتعلقة بحقوق الإنسان والقيام بمعالجة أوضاع النازحين وإطلاق سراح المعتقلين بطرق غير قانونية .
- ٥- على حكومة الوفاق الوطني إتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحاربة الفساد المالي والإداري وإرساء مبدأ الشفافية والمسائلة ومبادئ الحكم الرشيد وفقاً لما نصت عليه المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزممة .
- ٦- على حكومة الوفاق الوطني إتخاذ الإجراءات العاجلة للاستفادة من القروض والمساعدات والمنح الخارجية المقدمة لبلادنا من مختلف الجهات المانحة بما يكفل تحسين القدرة الاستيعابية والاستفادة من هذه القروض والمساعدات في العملية التنموية الشاملة .

- ٧- على حكومة الوفاق الوطني الإلتزام بتنفيذ كافة المشاريع التنموية والاستثمارية المعتمدة في البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١٣م ، وموافاة المجلس بتقارير دورية عن مستوى تنفيذ المشاريع من حيث مستوى الإنجاز المادي والمالي لكل مشروع على حده .
- ٨- على حكومة الوفاق الوطني الوقوف بجدية ومسؤولية أمام مشكلة إرتفاع رصيد الدين العام الداخلي والأعباء المترتبة على خدمة هذا الدين والتي بلغت مستويات تهدد الاستقرار المالي ، واستدامة المالية العامة ، ووضع معالجات فاعلة للحد من تصاعد وتضخم رصيد هذا الدين .
- ٩- على حكومة الوفاق الوطني إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإصلاح الإدارة والسياسات المالية وتطبيق القوانين الضريبية والجمركية وتنمية الموارد الذاتية غير النفطية وترشيد الإنفاق الجاري وصولاً إلى تخفيض نسبة العجز بالموازنة العامة للدولة .

الأخ / الرئيس :

الأخوة / الأعضاء :

هذا ما توصلت إليه اللجنة ، ، ،

والرأي الأخير للمجلس الموقر ، ، ،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

سالم منصور حيدر

عبدالله المقطري

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة